

صناعة الإعلام والتغيرات التي فرضها التطور التكنولوجي د. أحلام بيضون

مقدمة:

إن الثورة التقنية الكبرى التي يشهدها العالم اليوم، بحيث سمي عصرنا العصر الرقمي أو الافتراضي، قد أثرت على مختلف نواحي حياتنا، خاصة وأنها تعتبر وسيلة العولمة الأولى، بالصيغة والمحتوى الذي تروج وتهدف له الدول صاحبة الباع الطويلة في استهداف مقدرات الشعوب والهيمنة عليها، وباستخدام مختلف الأساليب بما فيها التضليل الفكري وقلب الحقائق. من هنا وإزاء هذا الواقع، أصبحت وسائل الإعلام التقليدية أمام مسؤوليات مضاعفة ومتعددة الجوانب، تتعلق بتصويب المعلومات التي تقدمها لجمهور القراء والتحقق من المعلومات التي ترد من وسائل إعلام أجنبية وتجنب إيرادها كما هي، هذا من ناحية؛ من ناحية ثانية، أصبحت وسائل الإعلام أمام استحقاق كبير فيما يتعلق باستخدام المواقع الإلكترونية لإيصال مضمونها بشكل تستطيع به منافسة مواقع شبكات الإعلام العالمية الكبرى، التي يمكنها أن تستحوذ على عقول مستخدمي الإنترنت، لمجرد أن ولوجها سهل أو مجاني.

على صعيد آخر، إن استخدام الإنترنت والمواقع الإلكترونية ينتج تفاوتاً كبيراً على مستوى المعلومات بين أفراد المجتمع الواحد من جهة، وبين شعوب البلدان النامية وشعوب البلدان المتطورة من جهة ثانية، فاستخدام وسائل الاتصال الأكثر حداثة، ليس متاحاً للجميع لأسباب عدة، منها على سبيل المثال لا الحصر: العنصر المادي، حيث أن كلفتها كبيرة جداً، ليس من حيث أسعارها فقط، إنما من حيث كلفة صيانتها وسرعة تطورها ولزوم إبقائها متماشية مع التطور بكل مستلزماته، أضف إلى ذلك كلفة الاتصال سواء بالنسبة للإنترنت أو للهاتف الخليوي، من هنا تبرز مسؤولية الحكومات في معالجة هذه المسألة؛ العنصر الثاني يتعلق بالمؤهلات العلمية واللغوية، إذا أن استعمال تكنولوجيا المعلومات الحديثة تستلزم ليس فقط أن يكون الشخص متعلماً بل أيضاً أن يكون ملماً بهذا العلم الجديد الدقيق والواسع، وهذا أيضاً لا يكفي بحد ذاته إذ لا بد من إتقان لغة الكمبيوتر والمقصود هنا اللغة الإنكليزية بالدرجة الأولى. هذا العنصر الأخير يبرز لنا مدى أهمية اللجوء إلى التعريب والترجمة فيما يتعلق ببرامج المعلوماتية، وكذلك فيما يتعلق بالنصوص التي تنشر، وهنا يبرز دور آخر لوسائل الإعلام الجماهيرية، وهو يتعلق بتقديم المادة الإخبارية الصحيحة بلغة أجنبية، حيث أن وسائل الاتصال والتواصل الحديثة ستتولى هي، مهمة نقل هذه المعلومات إلى مستخدمي الإنترنت والمواقع الإلكترونية في البلدان الأجنبية، خاصة تلك التي تعيننا مباشرة، والتي دأبت حكوماتها على اللجوء إلى وسائل التضليل للاعتداء على شعوب العالم الثالث وثرواته.

إن ما تقدم ليس سوى فيض من غيض فيما يتعلق بموضوع واسع وهام كما هو موضوع الإعلام على ضوء التغيرات التي أحدثتها الثورة الهائلة على مستوى التكنولوجيا، أما معالجة الموضوع بشيء من التوسع فتقرض علينا أن نقاربه على مستويين:

أولاً- التطور الذي طرأ على وسائل الإعلام

١- من حيث آلية العمل

٢- من حيث المادة الإعلامية

ثانياً- أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام

١- من حيث أنها وسيلة لنشر ثقافة المعلومة

٢- من حيث أنها وسيلة لنقل المعرفة ونشر الثقافة والحفاظ عليها.

أولاً: التطور الذي طرأ على وسائل الإعلام:

لا بد بداية من محاولة تعريف وسائل الإعلام، والتي تبدو لنا كل وسيلة من شأنها أن تبلغ معلومة أو خبراً بشكل مرئي أو مسموع أو مقروء، وبالتالي يمكن لهذا التعريف أن يتسع ليشمل الكتاب والفنون

التشكيلية والأعمال الفنية الموسيقية، كما يمكنه أن يضيق ليقصر على الدلالة على الوسائل المستخدمة من قبل العاملين في مجال الإعلام أي الصحفيين والمحررين والمراسلين ومقدمي البرامج المختلفة في المرئي والمسموع وبالتالي نكون قد حصرنا وسائل الإعلام في الصحف والمجلات والدوريات والراديو والتلفزيون. هذه الوسائل كانت تعتبر حتى أمس القريب وحدها صاحبة الجلالة أو السلطة الرابعة، غير أن التطور التكنولوجي على مستوى الاتصالات، قد أضاف إليها اليوم الكمبيوتر أو الحاسوب والهاتف الجوال. إن هذا التطور قد يبدو بسيطاً، لكنه أحدث في الواقع، زلزالاً على مستوى آلية العمل الإعلامي (١)، كما على مستوى المادة الإعلامية (٢).

١- التطور الذي حصل على مستوى آلية العمل الإعلامي:

لقد نتج عن التطور التكنولوجي مسألتين في غاية الأهمية: الأولى تتمثل في تطور آلية عمل وسائل الإعلام اليوم، وهي: السرعة الهائلة في نقل الخبر أو المعلومة، اتساع الانتشار حتى بلغ كل أطراف الدنيا، وكثافة المعلومات نتيجة للسببين السابقين (أ)، الثانية زيادة وسائل الإعلام بدخول الكمبيوتر أو الحاسوب والتلفون الجوال وحلول الشيفرة أو الرمز محل الكلمة (ب)، بالإضافة إلى اكتساب بعد عالمي فعلي للغة الإنكليزية (ج).

أ- التطور الذي أصاب وسائل الإعلام التقليدية:

كان من الطبيعي أن يكون أول المستفيدين من التطور في وسائل الإعلام، الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية وشركاتها الكبرى العابرة للحدود، فسيطرت هذه الأخيرة على وسائل الإعلام واحتكرت المعلومات (١٠٠ قمر اصطناعي عسكري ١٥٠ قمر اصطناعي مدني بالإضافة إلى نظام التحديد الشامل Multi Media)، وتسنى لها بذلك السيطرة العملية المطلقة على الفضاء. أما على صعيد العالم، فهناك أكثر من مليار جهاز تلفزيون ومليارات عدة من الهواتف الجوال بالإضافة إلى الحواسيب.

إن التطور التكنولوجي الذي أصاب آلية العمل الإعلامي والتواصل، قد أدى إلى اختراق كبير للسيادات الوطنية، فلم تعد الحكومات تستطيع السيطرة على فضاءها الجوي، فعملياً أصبحت المراقبة مستحيلة. إن "إعلام العولمة" العابر للقارات، هو إعلام خاضع لسلطة الشركات الإعلامية الكبرى وهو في الوقت ذاته، خاضع لمنظومات تكنولوجية معقدة لا تلتزم بالحدود الوطنية، إنما حدودها فضائية غير مرئية يتم ترسيمها لإعتبارات معلوماتية من جهة، ولا اعتبارات سياسية واقتصادية وثقافية وفكرية من جهة ثانية، فينشأ عن ذلك عالم خاص هو "عالم المؤسسات والشبكات" الذي يتخطى الزمان والمكان والأجناس واللغات والخصوصيات، ليخلق نوعاً من العالمية المتميزة بعملائها وزبائنهم وأربابها، بمقابل عالم آخر من القائمين على حواف الزمان والمكان في عالم العولمة هذا.

لقد أعاد احتكار الرأسمال العالمي تشكيل البنية الكاملة لمختلف القطاعات، خاصة في مجال الاتصال والمواصلات وعلى رأسها المؤسسات الثقافية والإعلامية، وفق متطلبات الوضع الجديد. وقد تم توزيع القطاعات وفقاً لبيتر غولدينغ كما يلي:

- تكون أوروبا مسؤولة عن قيادة قطاع الاتصالات.

- تكون اليابان مسؤولة عن قيادة الإلكترونيات.

- تكون الولايات المتحدة مسؤولة عن قيادة قطاع التقنيات المرئية والسمعية.

توج ذلك بتجميع شبكات المعلومات بما عرف بالويب أي (word wide web: www)، المتجسدة في الإنترنت التي تحولت إلى قناة عالمية للاتصال وتبادل المعلومات وللتجارة العالمية والتسويق والدعاية (٢٠% من الصفقات تتم عبر الإنترنت ١ ترليون \$ عام ٢٠٠٠). نتج عن ذلك احتكار للإعلام من قبل الشبكات الكبرى التي تمتلك الآن كل الشبكات الرئيسية التقليدية، فشبكة ABC تمتلكها ديزني كابيتال سيتي، و CBC تمتلكها وستنكهوس و NBC تمتلكها جنرال إلكتريك أما تايم ورنر وتيرنر فقد اندمجتا. وقد تم تنظيم ذلك بقانون الاتصالات السلوكية واللاسلكية لعام ١٩٩٦، ليشرع عمليات الاحتكار.

عام ١٩٩٩ اندمجت Viacom مع CBS في صفقة بلغت ٣٦ بليون \$، ثم ديزني و Time, Werner وأميركا أون لاين والتي هيمنت على شبكات الأخبار والتلفزيون الكبلي (السلكي)، واندمجت إثر ذلك شركة الاتصالات البريطانية مع شركة Atonet الأميركية (١). إن ذلك يبين مدى ارتباط الإعلام بالمال (في إيطاليا، مافيا المال والإعلام وتأثيرها في إيصال أشخاص معينين إلى الحكم)، وبذلك تكون وسائل الإعلام الأقوى بدون إنترنت هي الأقوى مع الإنترنت. عام ٢٠٠٢، سمحت لجنة الاتصالات الفيدرالية لشركة واحدة بامتلاك عدد من الإذاعات الأميركية، أي إحتكار الإعلام فيها. وهكذا دخلت الإدارة الأميركية طرفاً مباشراً في إنتاج وتسويق الإعلام. ثم لجأت إلى تأسيس محطات إعلامية لها في البلدان، ناطقة بالعربية أو أنها محلية مملوكة من أميركا. إن هذه الوسائل الإعلامية ك"الحررة" و"سوا" إما تلتزم بالنموذج الأميركي وبالتالي فإنها تخسر الإقبال عليها من القراء أو المشاهدين وبالتالي تفقد علة وجودها، أو أنها ستتحيز لشعوبها وبالتالي فإن الشركات التي كانت وراءها، تخسر أيضاً الرهان عليها.

أما ظاهرة تضاعف المواقع الإعلامية الجديدة وتنوع الآراء التي تصدر عنها فلا يعني أنها مستقلة تماماً، فالمواقع الأكثر شعبية هي مرتبطة بالمجموعات الإعلامية الكبرى، وقد بين إستطلاع للرأي جرى عام ٢٠٠٥، أن من بين ٢٠ موقع، كان هناك ١٧ منها يرتبط بمجموعات إعلام تقليدية، حيث تقوم ببث الأخبار الأساسية الواردة في تلك المواقع سواء في الصحف أو محطات التلفزة أو المجلات، كما تبين أن المواقع الأكثر ريادة هي: Yahoo, New time, CNN

إن مواقع الإنترنت الكبرى تضاهي بحجم الزيارات التي تدخل إليها، أكبر محطات التلفزة وأكبر الصحف ولكنها لا تقدم مضموناً خاصاً بها. صحيح أن الإنترنت هو تطور تكنولوجي هائل يساهم في نشر الخبر والمعلومة، إلا أنه لا ينتج عن ذلك حتماً تنوع في الآراء ما دامت مواقع الإنترنت تعتمد فيما تقدمه كما رأينا، على أهم ما يرد في الصحف أو وسائل الإعلام التقليدية الكبرى. تلك، تحاول توجيه قنوات البحث نحو مواقعها. وهكذا تخضع المواقع الجديدة بشكل كامل تقريباً، للأخبار التي تنتجها الوسائل الكبرى، وتحول إلى مجرد رجع صدى لكبريات وكالات الأنباء (أكثر من ٦٠% تنقلها المواقع بدون أدنى تغيير). وبما مواقع الإنترنت لا تلتزم بالقواعد المتعارف عليها في وسائل الإعلام التقليدية، فإن ما ينشر يأتي مليء بالأخطاء والأخبار المضللة، أو التي لم يجري التأكد من صحتها. هكذا يغيب العمل الصحفي الأصيل، ويتحول معظم العاملين في وسائل الإعلام إلى كتبة أو مترجمين. من ناحية ثانية، أدى استخدام الأقمار الاصطناعية في الإذاعات التي تعتبر مصدراً مهماً للأخبار، إلى تطويرها بشكل كبير، كما أن التطور في ال Multi Media أو Interactive Media أنظمة الوسائط المتعددة واستعمالها للإعلام والتنقيف والترفيه، أدى بدوره إلى زيادة أوجه استعمال الكمبيوتر.

ب- الإعلام والإنترنت:

حسب استطلاع أوروبي للرأي يستقطب الإنترنت ٢٠% من الوقت المخصص للإعلام، مقابل ٣٣% للتلفزيون و ١١% للراديو و ٨% للمجلات؛ وأن ٤٢% من مستخدمي الإنترنت يدخلون كل أيام الأسبوع. ويبين الإستطلاع أن مستخدمي الإنترنت للإطلاع على الأخبار لا يزيد عن ١١%، أما الباقون

(١) مرجع رقم ١٥

فيستخدمونه للتجارة أو التواصل أو سماع الموسيقى... أما من حيث العمر، فإن ٥٠% من مستخدمي الإنترنت تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ١٤ سنة. هذا في فرنسا، في الولايات المتحدة، فقد بين استطلاع رأي آخر أن نحو ٤٦% من الأميركيين بين ١٨ و ٥٤ يختارون الإنترنت ونحو ٣٥% يختارون التلفزيون؛ أما في السويد فإن نسبة مستخدمي الإنترنت تبلغ ٧٤% (٢). بالنسبة للبلدان العربية، فإن دولة الإمارات العربية تأتي في الطليعة. كان عدد مستخدمي الإنترنت عام ٢٠٠٥، ٤٠٠,٠٠٠ (٣). يتميز الإنترنت كوسيلة إعلامية بإمكانية زيادة مواقع المعلومات، وإمكانية إرسال وتلقي رسائل، وإمكانية التواصل مباشرة. الإنترنت هو وسيلة الحرية المطلقة بشرط الانتماء إلى الطبقة الراقية في عالم الأغنياء، بسبب الكلفة العالية للأجهزة وللبرامج يضاف إليها كلفة التخابر. مما يؤدي إلى تعميق الفجوة

بين عالم الأغنياء وعالم الفقراء، بحيث يجري الكلام اليوم عن خمس العالم الغني وأربعة أخصاه الفقراء. فإذا كان الإنترنت يقدم الكثير من الخيارات للزبائن، فإن ذلك لم يوفر لكل الناس إمكانية استخدام الإنترنت، فحتى في الولايات المتحدة نفسها هناك نحو ٢١% فقط من السكان الأميركيين استخدموا الإنترنت مرة واحدة عام ٢٠٠٥. و٣٣% لا يتوفر لهم اتصال بشبكة الإنترنت في البيت. وبين من تتوفر لهم، أقل من النصف يستفيدون من مدخول مرتفع يمكنهم من الولوج بسهولة إلى مصادر الفيديو والأوديو(٤)؛ من ناحية ثانية، لا يكفي أن يكون هناك إمكانية مادية حتى يتمكن الشخص من الولوج إلى الإنترنت، بل يجب أيضاً أن تتوفر فيه الكفاءة لاستخدامه ويتسنى له الدخول إلى مواقع المعلومات الأكثر حداثة. من هذه الناحية يسهم الإنترنت بشكل ما في تقسيم المجتمع إلى طبقات تتفاوت معرفة وإمكانيات. إن الإنترنت هو وسيلة يساعد على نقل المعلومة كما هي وعلى نشرها على أوسع نطاق ممكن وهذا يعتبر أهم وأخطر ما استجد على صناعة الإعلام. إن شركات الاتصال المتعددة الجنسيات تتجه نحو الإنترنت بغية مضاعفة صورتها وهيمتها. وهو في الوقت ذاته يؤدي إلى مضاعفة قدرات الإنسان الذهنية بزيادة الآلات المتوفرة للتحليل والتصميم والإبداع. من هنا كان الإستغلال الكبير من قبل الشركات المتعددة الحدود لنتائج الابتكارات في قطاعات الإنتاج والخدمات. هكذا دخلت التقنية الأكثر حداثة كعنصر أساسي من عناصر الإنتاج الإعلامي والتنافس.

إن الارتباط المتزايد بين الابتكار والتطوير من جهة والإنتاج من جهة ثانية، والارتباط بين المستجدات في مختلف القطاعات حتى قبل عصر التقنيات الحالي المتميز بالذكاء (أجهزة إشعار عن بعد، واكتشاف المعلومات، وتعديل تشغيل الآلة، وأجهزه تنظم نفسها بنفسها، أجهزة تسمع وترى وتلمس بدقة، وأجهزة تصمم آلات أخرى وتجمع) مما يؤدي إلى ازدياد تقنيات الإعلام بالدمج بين النظام الرقمي والتقنيات السابقة ويساعد في تصميم برامج وتخزين المعلومات والبيانات والصور والمعارف والبرامج الترفيهية وإعادة توزيع التخزين المعرفي في صور أو رموز أو مفردات لغوية أو عناوين... كل ذلك كان من شأنه تطوير قدرة ومضاعفة إمكانية وفعالية الوسائل الإعلامية من خلال تطور تقنيات المعلوماتية (بيانات، معدات، معرفة)، وتقنيات الإعلام (مقروء، مسموع، مرئي)، وتقنيات المواصلات والاتصالات، وما يمثله ذلك من سرعة هائلة في إيصال الخبر. ازدياد نفوذ العاملين في حقول المعلوماتية من برمجة وجمع معلومات وتخزين واسترجاع ومعالجة انخفاض التكلفة في نقل الأخبار، مما سيساعد في تطوير العمل الإخباري.

رغم كل ذلك فإن للإنترنت مساوؤه حتى بالنسبة للقادرين على استخدامه، فحين تنشر إدارة ما معلومات على الإنترنت أو توجيهات للمواطنين، فإنها تصل أيضاً إلى أولئك الذين يستخدمون الإنترنت ولا تصل إلى غيرهم من المواطنين، وهذا يؤدي إلى نوع من عدم المساواة غير المقصود في معاملة المواطنين. هكذا لا يمكننا الكلام عن ميزات إيجابية للإنترنت إلى بالنسبة لجمهور الكمبيوتر.

(٢) مرجع رقم ١٥؛

(٣) مرجع رقم ٧، ص. ١٤؛ (٤) المرجع رقم ١٥.

الاصطناعية والكبلات وهي مهمة على صعيد الثقافة الاجتماعية أو السياسية أو الصحية وأيضاً مهمة بما توفره من فرص إبداع بإمكانية الاتصال بالشبكة التي يوفرها من أن يرسل المشترك عمله أو رأيه. إن المعرفة والتقنية تتحول إلى عنصر أساسي من عناصر القوة في مجال الإنتاج والتنافس أو الصراع الاقتصادي، المتمثل باحتكار قطاعات الإنتاج المعرفي والتقني عن طريق اللجوء إلى دمجها. هكذا تحتكر مجموعة من الوكالات والشركات الإعلامية الكبرى المعلومات وتسيطر عليها وهي تابعة بصورة رئيسية للولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا.

ج- هيمنة الإنكليزية وإشكالية العربية

أدى التطور التكنولوجي، بشكل طبيعي إلى هيمنة لغة المركز أي الإنكليزية على قطاعات المعلومات والاتصالات والبرامج بصورة رئيسية. هذا ما أدى إلى زيادة أسباب التغريب والتي لم ينقض منها نوعاً ما، إلا مستلزمات العولمة، فالتطور على مستوى وسائل الإعلام قد تم استخدامه لعولمة المخطط

الأميركي للعالم بأبعاده السياسية-الاقتصادية-الثقافية واللغوية. فكان لا بد من أجل ذلك من تسويق منتجاتهم الجديدة من التقنيات والبرمجيات الإلكترونية والمعلومات. وبالتالي لا بد من تبليغ الرسائل والإعلانات إلى جماهير تفهمها أو لا تفهمها بل يكفي أن تقتنيها. وهكذا كان، فتسويق السلع كان الأساس حتى لو اقتضى الأمر أن يتم التساهل بشأن اللغة، أي إدخالها كلغة في استعمال الحاسوب. اللغة العربية من جهتها واجهتها مشاكل لا بسبب ضعفها كما يقول المختصون، إنما بسبب إهمالها من قبل أصحابها، كإهمالهم لكل جميل في تراثهم. بسبب ذلك جرى الكلام عن فجوة تعاني منها اللغة العربية تضاف إلى ما تشترك فيه من تحديات مع غيرها من لغات العالم. تم تحديد هذه الفجوات على صعيد: التنظير والتعجيم والتعليم والتوظيف والتوثيق. وأظهر الإنترنت مدى عمق هذه الفجوة على صعيد البث والبحث. حتى أنه جرى الكلام على أن معالجة اللغة العربية يعتبر شرطاً أساسياً للحاق المجتمعات العربية بركب الدول المتقدمة. غير أن التطور الهائل لتكنولوجيا المعرفة قد جاء ليثبت مناعة وقوة اللغة العربية وإمكانية مجاراتها للتطور. لقد تم اعتماد اللغة العربية في عالم الكمبيوتر والإنترنت وتمت المحافظة على جمالية الخط العربي(٥)، ولكن لا يزال هناك كثير مما يجب عمله على صعيد اللغة وتفعيلها والمحافظة عليها كذاكرة للحضارة، وحافضة لكنوز الأمة، ومعبّر للتقاهم بين الشعوب العربية، ولتأكيد الهوية والخصوصية الثقافية، والمشاركة مع أمم العالم على قدم المساواة.

٢- من حيث المادة الإعلامية:

أحدثت التكنولوجيا الجديدة تحولات كبيرة في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عززت هيمنة النظام الرأسمالي ونمط الإنتاج وضاعفت تراكم الثورة في أيدي مؤسسات كبرى عابرة للقارات والجهات المرتبطة بها. كما أرسى النظام العالمي الجديد أسس البنية الاقتصادية- المالية لمفهوم العولمة (بلغ حجم الأوراق المتداولة في أسواق المال العالمية عام ١٩٨٠، ٥ تريليون \$، بينما وصل عام ١٩٩٦ إلى ٨٣ تريليون \$)

كان من الطبيعي أن تستغل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، التطور الذي حصل على وسائل الإعلام في ترويج سياستها على مستوى العالم، ولما لا، ما دام العلم والقوة والمال سيسمح لها ببسط سيطرتها على البشر. لقد لجأت في هذا السبيل إلى تمجيد ثقافتها القائمة على عنصر القوة ورأس المال والنظام الحر، وإلى الإستخفاف بثقافة الغير، خاصة شعوب العالم الثالث وعلى رأسها الشعوب الإسلامية، وبدأت تصور أن الدين الإسلامي هو وراء التأخر والإرهاب وتاليا، تجيز اتهام وملاحقة من هم في منظارها إرهابيين، كذلك لجأت إلى الإيحاء بأن أنظمة معينة أو ثقافات معينة تشكل عقبة في وجه التقدم والسلام الدولي ورخاء الشعوب، لتبرر سياستها الخارجية المتمثلة بالهيمنة

(٥) مرجع رقم ٧، خاصة ص. ٣٠٥ ومايتبع.

وكان لا بد من اختراع أعداء: الإسلام السياسي هذه المرة بعد زوال خطر الإتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠، تستخدمهم لشرعنة اللجوء إلى القوة من جانبها، تحت شعار "الدفاع عن أمنها القومي". وقد سخرت لذلك وسائل إعلامها واتصالاتها التي بدأت الترويج لشعارات عديدة منها: "محاربة الإرهاب" أو "الراديكالية الإسلامية" أو "أسلحة الدمار الشامل"، والأهم "تهديد الحضارة الغربية"، المتمثلة بالنقد والرفاه والحرية والديمقراطية والانفتاح واقتصاد السوق. شعارات ومصطلحات مختلفة بدأت تُنقل ونشرت الأخبار والإعلانات الموجهة إلى المستهلكين على مختلف مشاربهم. لقد أصبح كل شيء يباع ويشترى مرات عديدة، فما هم يبتكرون برامج تكتفي بحث المشاهدين على الاتصال، كل موضوعها فتاة تقوم بحركات بهلوانية مع أحجية سخيفة يجب حلها لربح مبالغ من المال، وحين يتصل شخص ما، تحاول إطالة مكالمته أطول قدر ممكن علماً أن كلفة المكالمة تزيد ١ دولار عن سعر الوحدة في حال المكالمة العادية (مثلا محطة , Strike) أو (المحطات التي تروج لسلع مختلفة أو تلك التي تبت برامج لمبصرين ومشعوذين).

لقد ظهرت مفاهيم جديدة يفترض بالبلدان المارقة أو الطرفية أن تتأقلم معها وتأخذ بها حتى تحصل على الشفاعة ويتم لها الولوج إلى نظام التجارة العالمي، في سبيل ذلك تقدم بعض المساعدات لها على سبيل

التشجيع، يطلب منها بالمقابل أن تقوم بما يسمى "التكيف الهيكلي" أي تعديل نظمها بما يتطلبه نظام السوق، الخصخصة، تحرير التجارة، وجذب الاستثمارات ولا غرو في ذلك، فعملياً، الإقدام على الأخذ بهذه المفاهيم، سيفتح سوق البلد المعني وثرواته للاستغلال والإستملاك من قبل الشركات الكبرى المتعدية الحدود. إن هذه الوضعية ستؤدي إلى كوارث اقتصادية واجتماعية في البلدان النامية وذلك بسبب عدم التكافؤ بينها وبين الدول الغنية. فالأولى ليست مسلحة بأنظمة وقوانين تحمي الطبقات الشعبية كالقوانين التي تفرض الشفافية والتنمية ومحاربة الفساد وعدم الاستغلال وضمانات الشيخوخة، والطفولة واليتم والفقر والبطالة، ولا هي أيضا مسلحة بمعرفة القوانين وإن كانت تعرفها فسيوجد فيها من الأشخاص أصحاب النفوذ والمال الذين يعملون لمصالحهم الشخصية أكثر مما يعملون لمصلحة بلدهم، خاصة إذا كانوا شركاء أو من كبار المساهمين في الشركات العالمية العملاقة، نذكر على سبيل المثال ما حصل للدولة اللبنانية مع شركات الخلوي.

إن العولمة تتطلب الحرية في كل الميادين وتستثني العمل وانتقال الأيدي العاملة مما يخلق مشاكل كبرى ومآسي للعمال ويضع الحواجز أمام هجرتهم، فمن جهة تحل التكنولوجيا المتطورة محلهم ومن جهة ثانية تحول صعوبات كثيرة بينهم وبين الهجرة إلى بلدان يمكن أن تتوفر لهم فيها سبل عيش أو ضمانات حياتية ضرورية.

لقد أوكل إلى وسائل الإعلام الترويج لهذه المثل الإقتصادية-الإجتماعية-الثقافية، علماً أن السياسة التي تحكم تكنولوجيا المعلومات كما هي الآن لا تخدم حاجات مجتمعات الدول الطرفية. فبعضها ستبقى مهمشة؛ إذا كانت خلية من الثروات أو القدرات أو السوق أو أن فيها من الثروات ما يجعل تلك الدول والشركات التابعة لها تهتم باستغلالها. وبما أن البنى الإقتصادية والاجتماعية لتلك الدول ليست متينة كما أسلفنا، فإن دخولها في مضمار العولمة سيكون عن غير وعي. أما المتعلمون والذين سيكون بإمكانهم الاستفادة من المعلومات، فإنهم سيجدون أنفسهم منجذبين حكماً أو خياراً نحو الاهتمامات التي تخدم شروط السوق العالمية. أما الباحثون والخبراء الذين يشكون من التهميش والإهمال أو عدم توفر حقول العمل أو مراكز الأبحاث الضرورية لهم في بلدانهم، فسيتم احتضانهم من قبل دول المركز. تلك التي تقدر قيمة عملهم وتدفع لهم الأجور العالية لجذبهم، ومن يؤثر منهم البقاء في وطنه، فسيجد نفسه مساقاً للاكتفاء بجمع المعلومات التي تعالج في مكان آخر، هذا إذا تسنى له أن يبقى على قيد الحياة بسبب محاربة العلماء (يكفي شاهداً على ذلك، ما حصل مع علماء العراق، أكثر من ٢٥٠ شهيد من العلماء وأساتذة الجامعات؛ وما أعلن من قبل الولايات المتحدة فيما يتعلق بمنع الإيرانيين من التخصص في مواد علمية معينة). في كلتا الحالتين، لا تستفيد المناطق المعنية من عمل خبائها بسبب الأبعاد. من هنا، يساهم التطور التكنولوجي في تعميق الهوة بين دول المركز والدول الأطراف، وبالتالي يتم تقرير مستقبل هذه الأخيرة على المستوى التكنولوجي واقتصادي، وتوضع لها برامج التعليم والتخطيط والتدريب والبحوث في مختبرات السياسة والإقتصاد التابعة لدول المركز وعلى رأسها الولايات المتحدة.

تتناول وسائل الإعلام اليوم، مواضيع حساسة كحقوق الإنسان ومشاكل الأقليات والتمييز العنصري، مما أجبر الحكومات على الإهتمام بهذه الوسائل ومراعاة الحريات بشكل إستراتيجي، لئلا تسوء صورتها أمام العالم. فقد حول التطور على مستوى وسائل الإعلام المجال الداخلي للحكومات والدول على الخارج وحول العالم إلى مختبر تعالج فيه القضايا الدولية العامة وقضايا الدول الداخلية من قبل الولايات المتحدة، يشترك معها في ذلك الدول المتقدمة التي تليها من حيث تقاطع المصالح، بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط تحديداً، أي بريطانيا وفرنسا بالدرجة الأولى. يساهم إعلام العولمة في تشجيع السلوك الإستهلاكي، بما يعرضه من مغريات عن طريق الإعلانات والتجارة الإلكترونية. وقد صب ذلك في صالح الدول الأقوى التي تمول شركاتها شبكات الإعلام الكبرى وتديرها. كذلك كان لإعلام العولمة تأثير كبير في الرأي العام العالمي حول مسائل عالمية، عن طريق استعمال وسائل التعميم والتضليل والتحريف والتوظيف (كالهروب ضد الإرهاب، أو نشر الديمقراطية، أو مقاومة أسلحة الدمار الشامل، أو السلاح النووي).

نتج عن ذلك التطور الهائل، والإمكانات المادية الكبرى، والوصول إلى كل بقع المعمورة، تفاوت كبير بين مصادر وسائل الإعلام الوطنية في الدول الطرفية ومصادر إعلام العولمة، مما جعلها في موقع متأخر ودفعها لكي تستقي معلوماتها من مصادر أجنبية وتنتقل عنها الصور والإعلانات، وتصبح في

موقع تبعية بالنسبة لوسائل الإعلام الأجنبية، وأصبحت بذلك تعد كأحد وسائل الإعلام التي تروج للعولمة الأميركية، لكنها تحسب إسمياً على الدولة التي تحمل جنسيتها. ليس هذا فحسب، بل ربما يكون لدورها أهمية أكبر فهي في النهاية ليست وسيلة إعلام غربية بل تنتمي إلى الدول الأطراف. لحسن الحظ، أن محطة عربية رائدة ما لبثت أن ظهرت عام ١٩٩٦، هي محطة "الجزيرة" التي مكنت العرب والشعوب المكافحة من أن تنتقل وجهة نظرها إلى بلدان القرار في خارج حدودها. كما تسنى لها أن تنتقل ما يحصل في بلداننا للمشاهد الأجنبي. كما أنها كانت السبابة في إنشاء محطة تبث بالإنكليزية، وهذا ما كان يجب أن يحصل منذ زمن. لسوء الحظ تلاحق الجزيرة والعاملين فيها من قبل أنظمة عربية، بقدر ما تلاحق من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل.

نتيجة لأساليب العولمة المختلفة وتعاونها لتحقيق أهداف الشركات الكبرى المتعدية الحدود والتي تتبع بمعظمها لشركات عملاقة أميركية، أصاب الوهن والضعف الدول الهشة، الطرفية -خاصة في منطقة الشرق الوسط حيث يتم التركيز عليها بسبب موقعها وغناها- وعمت فيها الفوضى تحت تأثير الضغوط الخارجية التي تمارس عليها وبسبب تفريطها المستمر في إستقلالية قرارها الوطني، والتنازل عن مبدأ السيادة الوطنية بحكم ارتهاؤها للخارج لتركم الديون عليها، وبحكم سوء الإدارة والفساد في الداخل. هذه الحالة ستؤدي عاجلاً أم آجلاً بتلك الدول، إما إلى التفسخ أو الإندماج بدول إقليمية أكبر أو ستكون ساحة لحروب دامية. هذا ما يحصل في العديد من البلدان العربية لسوء الحظ (لبنان، السودان، الصومال، العراق...دون أن ننسى فلسطين). إن التركيز على منطقة الشرق الوسط وتهديد الكيانات الوطنية فيها، يأخذ أشكالاً مختلفة كلها تسوق عملياً وإعلامياً تحت راية "الحرية والديموقراطية والرفاه والحضارة" الأميركية. هكذا يتم التركيز اليوم على إيران كون هذا البلد يريد المحافظة على استقلاله وثرواته ويعلن مناهضته للهيمنة الخارجية وتحديدًا للولايات المتحدة الأميركية.

الدفاع عن الهوية الوطنية وسيادة الدولة له طابع سياسي واقتصادي وعسكري، كما أن له طابع ثقافي، تلعب وسائل الإعلام دوراً أساسياً في ترويجه والدعاية له في سبيل المساهمة في الحفاظ على الهوية والإستقلال تجاه الخارج، كما تعالج مجمل القضايا الداخلية سواء عن طريق نقل الأخبار، أو عن طريق نشر أو عرض آراء الخبراء وأصحاب الإختصاص. ماذا إذن عن دور وسائل الإعلام العربية فيما يتعلق بهذه الشؤون؟

تنقسم وسائل الإعلام العربية إلى أنواع: وسائل تروج لسياسة الحكام الذين يرتبط معظمهم بمصالح شخصية-اقتصادية أو مالية أو مناصبية مع الخارج، وبالتالي فلا يمكن تمييزها عن وسائل إعلام العولمة؛ ووسائل إعلام تتناول القضايا الكبرى، وتحاول أن توجد جسراً بين الداخل والخارج كـ"الجزيرة" بالدرجة الأولى و"العربية" و"أبو ضبي"؛ ووسائل إعلام تدافع عن المصالح الوطنية وأعمال المقاومة كـ"المنار" و"النور"؛ بالإضافة إلى وسائل إعلام سطحية تبث برامج سخيفة ووسائل إعلام تنفرد ببث موسيقى طربية كالمصرية، أو برامج تراثية كما هي الحال بالنسبة للتلفزيون السوري. بالنسبة لتغطية أخبار المعرك فإن المحطات جميعها تظهر كثيراً من التضامن ونذكر هنا دور "نيوتي في" و"المنار" و"الجزيرة" وال"ن.ب.ن." في حرب تموز الأخيرة، على وجه التحديد. تنتقل الصحف العربية الأخبار الدولية والمحلية، ويستعمل الهاتف الجوال على نطاق واسع في الإتصالات. أما الأنترنت، فيتفاوت الإقبال عليه بين بلد وآخر وتتصدر الإمارات العربية ذلك يليها البحرين ثم لبنان (٦). إن مسؤوليات وسائل الإعلام العربية كبيرة جداً فيما يتعلق بالدفاع عن الهوية الثقافية وعن الحقوق العربية.

مارست وكالات الأنباء الأساسية خلال الحرب الباردة إحتكار التغطية الفورية للأحداث وكانت الوكالات العالمية تنتشر في جميع أنحاء العالم وتضيق الخناق على الوكالات الوطنية التي لا تتوفر لها إمكانيات المنافسة من مال ونفوذ. بعد ١١ أيلول بدأت الولايات المتحدة بمحاولة الهيمنة الكلية على مصادر المعلومات، عملاً بتوصية المنظرين الإستراتيجيين للسياسة الأميركية. وتعتبر الشروط التي وضعتها على نقل الأخبار خلال الحرب على العراق وعلى أفغانستان أكبر دليل على محاولة الهيمنة على وسائل الإعلام بغية التضييق والكذب، ومن خرق قواعد اللعبة بالنسبة لها، من مراسلين وصحفيين ومصورين

جريئين كان مصيرهم الإغتيال(كما حصل لمراسلي الجزيرة والعربية) أو الإعتقال في مختلف السجون كما حصل لسامي الحاج وتيسير علوني.

إن المنظرين لسياسة الهيمنة الأميركية بالدرجة الأولى والغربية بالدرجة الثانية، هم واعون لأهمية الإعلام وتأثيره على الرأي العام، لذلك أقدمت فرنسا مثلاً على إغلاق قناة "المنار"، كما منعت القناة من البث في أميركا.

إن الولايات المتحدة إستمرت في قصف محطات الإرسال في العراق منذ عام ١٩٩١ وحتى العام ٢٠٠٣ ثم خلال الحرب. وكان أول ما إستهدفته إسرائيل خلال حرب تموز ٢٠٠٦، قناة المنار وإذاعة النور ولاحتقتها في كل الأمكنة وقصفت الرادارات في كل مناطق لبنان. كما أنها إستعملت الإذاعات المحلية لتبث رسائل تضليلية ضد المقاومة وقيادتها، لكنها لم تكن موفقة لسخافتها أمام هول ما يحدث من دمار وخراب على يد آلة حربها الإجرامية.

إن وسائل الإعلام هي التي فضحت جرائم غوانتنامو وأبو غريب والمجازر التي إرتكبتها إسرائيل في لبنان، وما تزال ترتكبها في فلسطين وجرائم أميركا في العراق. إن مصير الصحفيين والمراسلين المميزين يبقى مهدداً من قبل مرتكبي الجرائم ومجرمي الحروب سواء كانوا دولاً أو عصابات أو مافيات (ملاحقة صحف بريطانية لنشرها وثيقة تتحدث عن مخطط أميركي لقصف الجزيرة).

إن الإدارات الأميركية متميزة بالدعاية وتوظيف الإعلام وبنائه وفق مصالحها فمنذ حرب فييتنام تم الكشف عن الدور الذي يمارسه الإعلام على الرأي العام الأميركي وتضليله له عن طريق إخفاء الحقائق وإستبدالها وتزويرها، كذلك الأمر في حرب العراق وبالنسبة لحرب لبنان، ولما يحصل في فلسطين، حيث يتم تحويل الضحية إلى مجرم والمجرم إلى بريء، وكذلك الأمر بالنسبة لإسرائيل.

رغم كل ذلك، بالإمكان القول، أن العولمة الأميركية لم تستطع اختراق خصوصيات الشعوب الوطنية والإقليمية بشكل كامل وإن تمكنت من خلخت الأوضاع فيها، وإدخال الشكوك إلى بعض النفوس الضعيفة. إن الموازنة بين الأمن الأميركي ومحاربة الإرهاب بنقل الحروب إلى بلدان خارجية، وما يسفر عنه من جرائم بحق تلك الشعوب، لم يكن مقنعاً حتى لغالبية الشعب الأميركي نفسه رغم الدعاية التي تسوق له، ورغم التضليل والكذب الذي يلجأ إليه منظرو السياسة الأميركية من على شاشات الفضائيات. كذلك لم ينجح تسويق الديمقراطية الأميركية أمام واقع الإزدواجية التي تمارسها الإدارة

(٦) مرجع رقم ٧، ص. ٤٦

الأميركية من خلال دعمها لأنظمة ديكتاتورية وفسادة. كذلك لم يقنع رفع شعار "الدفاع عن حقوق الإنسان" أمام الجرائم والإنتهاكات التي رافقت غزو فييتنام واليوم أفغانستان والعراق والسكوت عن الجرائم التي إرتكبتها وترتكبها إسرائيل في البلدان العربية خاصة في لبنان وفلسطين.

الشرق الأوسط هو نقطة الإهتمام المركزية لدى كل الدول الغربية، حيث يصرح قادتها ومحللوها أن لهذه المنطقة "أهمية إقليمية". طبعاً هذا لا يخفى على أحد وليس بحاجة إلى تفكير، فمن يسيطر على الشرق الأوسط محور القارات الثلاث، يسيطر على العالم وعلى مصدر للثروات من أهم المصادر العالمية. لذلك كان لا بد بالنسبة للقوى الكبرى من إقامة شرق أوسط يضم إسرائيل وكذلك يضمن دول شرق أوسطية كإيران وتركيا. إن الإدارة الأميركية تتكلم عن المنطقة ونظامها الموعود بحرية تامة، فهذا بوش معلقاً على زيارة رئيسة الكونغرس الأميركية إلى سوريا يقول: أن هذه الزيارة تشجع سوريا وتخترق عزلتها، بينما يجب أن تشعر هذه الدولة أنها خارج الأسرة الدولية. إن الرئيس الأميركي، وبسبب تقاعص العرب عن الذود عن حياضهم، يدخل دول ويخرجها من الأسرة الدولية، إنه إنسان غريب يعيش خارج حقيقة التاريخ بينما تعيش الأنظمة العربية خارج المكان.

إن الإدارة الأميركية وهي تتصور الهيمنة على العالم ومن ورائها وسائل إعلامها، لا تتردد في توصيف الدول المستهدفة من قبلها "بالإغلاق" (يقابله الإنفتاح) و"الشمولية" (يقابلها الديمقراطية) و"التطرف" ويقبله "الإعتدال" ورفض الإندماج والإرهاب ويقابله المسالمة وفقاً للمفهوم الأميركي. وهي كلها شعارات لها مدلولات خاصة تفرضها ثقافة وحضارة وطريقة الحياة الأميركية، هذا الثقافة التي تسعى تلك الدولة لفرضها. ولا عجب بعد ذلك، حين نشاهد خارطة العالم العربي تظهر على بعض شاشات التلفزة مبتورة

وقد توقفت عند الحدود المصرية، فلا تضم بلدان المغرب العربي ولا الدول العربية الإفريقية جنوب مصر أي السودان والصومال وجيبوتي وجزر القمر.

إن الإدارة الأميركية ترى نظاماً جديداً للعالم تتربع على عرشه، تستند لفرضه على قوتها إقتصادية المتمثلة بشركات عملاقة متعددة الجنسيات، ومنظرين مهوسين بالأفكار الدينية المتطرفة، وبعقدة التفوق المستوحاة من الأفكار العنصرية الصهيونية ومن المنطق الأنكلوسكسوني، وتعتمد في ترويجه على الشركات الإعلامية الكبرى وعلى وسائل القوة المتوفرة لديها، سواء كانت عسكرية أم إقتصادية؛ وتعتمد من جهة ثانية على سلبية مجتمع دولي منقسم على نفسه، وعلى أنظمة فاسدة قائمة في منطقتنا، مستهتره بشعوبها ومبذرة لثرواتها الوطنية. إن الإعلام هو العامل الأساسي الذي يتم تسخيرها لترويج هذه السياسة بالإعلان والأفلام والبرامج ونقل الأخبار ومخازن المعلومات والمعرفة. إن السلام الأميركي أو "بكس أميركانا" وهو قديم يعود إلى السبعينات، تتجدد وسائله وتتطور وتصبح أكثر مباشرة مع غيره من الإستراتيجيات الأميركية ينتشر بنعوت عالمية وبمنظمات عالمية، بدءاً بمفهوم العولمة العنوان الرئيسي والنظام الإقتصادي العالمي، ومروراً بنظام التجارة العالمية، البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، الإنترنت، مجلس الأمن الذي تستخدمه الإدارة الأمريكية ساعة تشاء لإضفاء شكل من الشرعية الدولية على الإعتداءات التي تقدم عليها ضد الشعوب. إن ذلك يهدف من ناحية للتمويه على إختراق سيادة الدول القومية من ناحية، وعلى الإيحاء بسلطة المنظمات الدولية من ناحية ثانية، ونحن نعرف أن هذه المنظمات ليس لقراراتها أي أهمية حين يتعلق الأمر بأميركا وإسرائيل ثم فجأة، يصبح لهذه القرارات أهمية يعتد بها حين يتعلق الأمر بالدول الضعيفة.

تبقى السيطرة على المعرفة والمعلومات أهم شكل من أشكال العولمة، رغم أن العولمة والغزو الثقافي قديمان، ذلك أن الجديد هو الدور الذي أعطي لوسائل الإعلام، التي تشكل جزءاً من البنية الثقافية للمجتمعات التي تنتجها. إن أي ثقافة تنشر يختلف تقبلها باختلاف متلقيها، فمنهم من يعتبر الانفتاح عليها انفتاحاً ثقافياً بالفعل، ومنهم من يحذر منها باعتبارها غزواً ثقافياً. رغم ذلك، يجب التمييز بين العولمة أي الإنتشار على مستوى العالم أي الأسلوب، وبين الأدوات التي تساعد على ذلك أي الإبتكارات الحديثة، وبين العولمة كنظام عالمي جديد يحمل بين طياته توحيد أنساق العالم، بما يخدم إستغلال الشركات العابرة الحدود والدول التي وراءها، لشعوب العالم وثرواته.

ثانياً: أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام: بين حدي الخطورة والفائدة

مهما كان الموقف الذي نفضه من العولمة، فمما لا شك فيه أنها أحدثت تغييراً جذرياً في حياة الشعوب وأنها ككل حدث يتفاعل معه الإنسان ويؤثر على حياته، لها أوجه سلبية وأوجه إيجابية، إذا تسنى حسن إستغلالها؛ وبقدر ما يمكن أن يشكل التطور والدور الذي تلعبه وسائل الإعلام، في ظل العولمة أو الأمركة وفساد الأنظمة الحاكمة في غالبية الدول العربية، خطراً على الهوية الثقافية وعلى مصير الشعوب (١)، بقدر ما يمكن إستغلال التطور الذي أصاب وسائل الإعلام والإتصالات في سبيل التقدم والنمو والحفاظ على الشخصية الثقافية (٢).

١- من حيث أنها وسيلة لنشر ثقافة العولمة:

إن ما يميز ثورة التكنولوجيا الحديثة التي نعيشها اليوم عن سواها من التفورات التكنولوجية أو العلمية، هي سرعة ومباشرة نقل الخبر أو المعلومة بالصورة والصوت، حيث يتم إختزال الزمان والمكان ويعيش الإنسان دون أن يبرح مكانه، الحدث الحاصل في أقاصي الدنيا ساعة حصوله، بفضل التطور التكنولوجي وانعكاسه على آلية نشاط وسائل الإعلام. غير أن هذا التطور يجري إستغلاله من قبل الولايات المتحدة، التي تسيطر شركاتها على الخبر والإعلان وبنوك المعلومات وتتبع في الجوهر سياسة إعلامية إحلالية، أي تريد إحلل الثقافة الأميركية محل الثقافات المحلية. لذلك نحن بصدد خطر يهدد ثقافتنا ومستقبل بلداننا يتمثل بثقافة العولمة (أ)، تقف الدول العربية ووسائلها الإعلامية إزأها مكتوفة الأيدي (ب)، في حين تحاول دول أخرى أن تتصدى لخطر العولمة وتجد البديل لذلك (ج).

أ- خطورة عولمة الثقافة الأميركية

إن شركات الإعلام الأميركية تسيطر على الإعلان في العالم وعلى الإنترنت الذي صمم أساساً كي يكون عالمياً. من هنا يأتي التحكم بوسائل الإعلام وتسخيرها لدعايات تخدم أهداف السياسة الأميركية، وإلا الويل والثبور وملاحقة وسائل الإعلام، وأكبر دليل على ذلك ما حصل في تغطية حرب العراق عام ٢٠٠٣، حين فرضت قوات الاحتلال شروطها ورقابتها على وسائل الإعلام كي تسمح لها بتغطية العمليات الحربية.

إن خطورة إعلام العولمة يكمن في تحريف الخبر بما يخدم الإثارة وبما يخدم الغاية منه، وهنا يكمن الخطر فيما يتعلق بما يروى. يتميز الإعلام اليوم بالتداخل بين مجموعة من المصطلحات التي لم يتم تحديدها بوضوح ربما عن قصد، كمفهوم الإرهاب الذي يتم حشره في مضمون المقاومة والحرب، كما أنه حين يراد النيل من نظام ما أو من شخصية ما، فإنه يبدأ الترويج ضد هذا النظام أو ضد هذا الشخص، والإستخفاف به وبإنجازاته وتصويره كإرهابي، وقد أطلق على هذه المحاولات مصطلح "شيطنة العدو"، لتبرير النيل منه (ما حصل بالنسبة للعراق وما يحصل اليوم باستقزاز إيران).

إنه وإن كانت لا تتفرد أميركا بعولمة الإعلام، فالفرق أن أوروبا وفرنسا تحديداً، تعتبر الإعلام ناشطاً ثقافياً (تلفزيون "تلفزيون بلا حدود" الذي أنشأ بقانون "الاستثناء الثقافي")، بينما تعتبر الدول الأنكلوسكسون وعلى رأسها الولايات المتحدة، الإعلام ناشطاً اقتصادياً، تباع وتشتري بواسطته الذم والسلع الإقتصادية، وتحل القيم المرافقة لها محل الثقافات المحلية (المسلسلات الأميركية). على هذا المستوى أدت العولمة إلى إعادة تشكيل المادة الإعلامية. ولكي تتمكن العولمة الاقتصادية القائمة على حرية كل شيء، من ممارسة هذه الحرية، أوكلت مهمة الدعاية إلى الشركات الكبرى العابرة الحدود لتنفيذ مخططاتها الرامية إلى الهيمنة على الثروات والأسواق. هذه العولمة تستخدم إعلاماً معلوماً يروج لها ويحل ثقافة العولمة محل الثقافات المحلية بحجة الثورة العلمية ومبدأ غلبة الأقوى والأعلى والأوحد والأكثر تطوراً، مقابل ما يشاع، ونتيجة لتخاذه السلطات الحاكمة في مجتمعات متخلفة وراдикаلية وأصولية وسلفية وديكتاتورية، مما يشوه الإرث الثقافي ويشكك بالهوية والانتماء ويدفع باتجاهين متعاكسين متناقضين متطرفين: الأول يرتمي بأحضان العولمة الغربية بكل مؤثراتها، سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، والآخر يرتمي في أحضان سلفية عمياء متطرفة، حاقدة، منغلقة على نفسها، ترفض التطور وتلجأ إلى تكفير كل من يخالفها الرأي، وتستبد بالمرأة، وتستخدم العنف كوسيلة للتعبير عن رفضها للهيمنة الغربية، والعجيب أن هذه الفئة تستعمل وسائل التقنية الحديثة في وضع مخططاتها وتنفيذها، وخاصة ما يتعلق باستخدام التكنولوجيا الحديثة في الأعمال الإرهابية، بينما يمتنع بعضها عن مشاهدة التلفزيون مثلاً. بين هذه الفئة وتلك نجد فئة ثالثة تصارع من أجل الحفاظ على الذاكرة الثقافية المتوارثة، والتي هي موضع اعتزاز وعلى العادات والتقاليد الجميلة، وتسعى في الوقت ذاته للاستفادة من كل ما توصل إليه العلم من تكنولوجيا متطورة على كل صعيد، في سبيل مواكبة العصر والتطور دون أن يعني ذلك جعل العولمة سلاحاً يسلط على رأسها ويمرر كل ما اشتتهت القوى الخارجية الأقوى أن تنفذه في بلادنا، محاولة إختراق الحواجز خاصة الثقافية منها، مستفيدة في ذلك من الفئتين الأولى والثانية في الداخل: الأولى من حيث التماهي معها لإلتقاء مصالحها الفئوية بمخططات القوى الخارجية؛ والثانية التي تستفيد من ذلك كي تروج لتطرفها. إن الأسلوب الأميركي يرمي إلى إعادة تشكيل المشهد الدولي (كما أراد كيسنجر) أو إقامة نظام عالمي جديد (كما يرى بريجنسكي) أو إزالة حضارة وإقامة أخرى بسبب منطق "صدام الحضارات" (حسب هانتنغتون) وبالتالي لا بد من انتصار حضارة على أخرى، والحضارة التي يجب أن تنتصر حسب ذلك التنظير، هي الحضارة المدعومة بالقوة المادية والتكنولوجيا والقائمة على النظام الرأسمالي ويتم توجيه السلاح الثقافي فيها نحو الموروث الثقافي بأكمله ونحو المواطن العادي.

إن الكلام عن نشر المعرفة ومحاولات التقارب بين الشعوب ليست جديدة أيضاً، فمعظم الأديان أو الإيديولوجيات من علمانية أو شيوعية أو رأسمالية أو غيرها قد تميزت بطابع العالمية، إنما المسألة تبقى ضمن حدود المنطق والمعقول، إذا كانت محاولات نشر الأفكار سلمية؛ غير أنها تصبح عدائية ومنافية لحق الشعوب وحقوق الإنسان، إذا جرت محاولات لفرضها بالقوة حتى خارج استعمال السلاح.

والمقصود هنا، استغلال القوة الاقتصادية ووسائل الضغط والتضليل الإعلامي في سبيل تسويق ثقافة أو لغة بعينها. إن الغزو الثقافي هو خطر جدا بما يشكل من اعتداء على الهوية الثقافية والخصوصية، لذلك فإن أغلب حركات الإستعمار قد ترافقت بغزو ثقافي حيث حاول المستعمر فرض قيمه وعاداته ولغته وحضارته على البلدان التي غزاها، وقد تميزت بذلك الدول الأوروبية الحديثة. إن الأمر يصبح تهاد في الجريمة، حين يتحول إلى ثقافة إحلالية، أي إما الذوبان في ثقافة المستعمر تماما وما يرافقها من استسلام، أو العدوان الذي يصل إلى حد الإبادة كما حصل بالنسبة للهنود الحمر في أميركا وإستراليا. يترافق ذلك مع محاولات تعميم لغة المستعمر لما للغة من أهمية كأداة أساسية في الثقافة، لقد حصل ذلك من قبل فرنسا في الجزائر كما انتشرت لغة المستعمر في البلدان التي استعمرها، كالإسبانية في أمريكا اللاتينية والإنكليزية في المستعمرات البريطانية السابقة. إن استهداف الثقافة من قبل المستعمرين قديما أو حديثا" يتجسد أيضا في تدمير أو سرقة التراث الثقافي من أعمال فنية أو إنتاج فكري أو قضاء على المبدعين والعلماء، وإنما لنذكر هنا هولاء المغولي وتخريب بغداد، أو ما تقوم به سلطات الإحتلال الصهيوني من تغيير للمعالم الأثرية في القدس الشريف، أو إحراق سلطات الإنتداب الفرنسي لكتب ومخطوطات العلماء في جبل عامل في جنوب لبنان، أو ما يقوم به هولاء كو-بوش العصر في العراق. لقد لجأت الاتحادات الإعلامية الأمريكية كي تروج ثقافتها إلى بناء تكتلات إعلامية، فبلغت الهيمنة الأميركية في ميدان البرامج الإعلامية والتلفزيونية حداً كبيراً، وقد عبر وزير الخارجية الكندي عن خطورة ذلك بالقول: أن احتكار صناعة الثقافة هو أسوأ من الاحتكار الاستهلاكي، ذلك أنه يؤدي إلى تثبيت الأفكار بينما يؤدي الثاني إلى تثبيت الأسعار. يهيمن أيضا إعلام العولمة من خلال البث الفضائي المباشر للصور والأفلام من مواقع الأحداث مباشرة (غزو الصور)، ويعتمد في تكريس المعلومات التي يبثها على التكرار، بشكل يتم فيه حفرها في الذهن بقوة، خاصة حين تستخدم الوسيلة الإعلامية بصورة غير مباشرة، لتوجيه رسائل معينة تحت غطاء البرامج الترفيهية أو التحرر أو الحرية أو الحداثة. إن اختراق السيادة الوطنية وفرض أنماط التفكير والذوق والاستهلاك والسلوك الاجتماعي الغربي خاصة الأميركي من خلال آليات الدعاية والتسويق الضخمة للعولمة وهي آليات المال والإعلان والتعليم والثقافة، هي أمور خطيرة وهذا ما يسمى الغزو الثقافي، فماذا فعلت الحكومات العربية إزاء ذلك؟

ب- إشكالية الإعلام في العالم العربي

ترتبط إشكالية الإعلام العربي بإشكالية الأداء العربي الرسمي على المستوى السياسي وعلى مستوى العلاقات الدولية، كما ترتبط بقدرة هذه الوسائل على تمثيل مصالح شعوبها، والتعبير عن الهوية والحقوق بعيدا عن الهيمنة والاستغلال وممارسة دورها في التنمية والتحرير والحوار. إن إتساع البث التلفزيوني لم يرافقه التعبير عن المعنى الحقيقي للسيادة والاستقلال ومعالجة المواضيع الهامة بعمق. فعدد الفضائيات والمحليات التي تنصدي لمعالجة المواضيع السياسية المؤثرة على حياة الشعوب العربية هو زهيد بالنسبة للعدد الهائل من الفضائيات التي تنشغل باللهو أو الترويج للسلع أو الدعايات أو برامج الاحتفال لابتنزاز أموال الناس. أحيانا كثيرة تسهم بعض وسائل الإعلام العربية عن دراية أو غير دراية في تكريس الانقسام والتفكك الاجتماعي. ويفتقد الإعلام العربي إلى دور من شأنه أن يساعد في بناء مجتمع مدني قادر على التصدي لمشاكله الأساسية وإقامة نظامه الصحيح. فهناك هوة بين ما تبثه وسائل الإعلام ومشاكل الشعوب العربية، مما أفرز أزمة ثقة بين المرسل والمستلم، وأصبح هناك تشكيك حتى بالمعلومة الصحيحة(٧). صحيح أن المواطن العربي أصبح، أمام الكم الهائل من القنوات الخاصة، متحررا من قيود الإعلام الرسمي، غير أنه وقع في المقابل تحت سطوة المادة الإعلامية الإستهلاكية، التي تزود بها مصادر العولمة ووسائل الإعلام الخاصة في بلداننا. من ناحية ثانية، تخضع وسائل الإعلام العربية لهيمنة السلطة الحاكمة مما يربك نشاطها (ما حصل في لبنان من إقبال لوسائل إعلام وملاحقة صحفيين؛ الرقابة المسبقة وحالات الطوارئ مصر). رغم الثورة التقنية الهائلة، لم يتفاعل الوطن العربي مع الثورة الإعلامية بما تحويه من الآليات الفكرية واجتماعية، بقدر ما تفاعل مع الاستثمارات المالية ويتبين ذلك من العدد الهائل للمحطات الفضائية الفارغة أحيانا كثيرة، من المحتوى والمضمون والهدف. عند دراسة واقع الإعلام العربي يستوقفنا أيضا، التباين بين عدد هائل من

الفضائيات ذات تطور تقني كبير وبين نوعية ما تقدمه للمواطن العربي، سواء في ذلك الإذاعة أو المجلة أو الصحيفة وخاصة التلفزيون. رغم ذلك، لا بد من التمييز فيما يتعلق بالوسائل السمعية-البصرية، بين الوسائل الإعلامية التي تجعل مهمتها هموم المواطن والوطن العربي وبين تلك التي يتم توجيهها من الخارج أحياناً بتواطؤ من السلطات المحلية، وبين هذه وتلك فروقات شاسعة فيما يتعلق بالقدرات والأساليب، أقلها الدعم الخارجي الذي تلقاه. لكن الحسنة، أن ازدهار المؤسسات الإعلامية الخاصة أدى إلى التنافس مع المحطات الحكومية مما شكل دافعاً لهذه الأخيرة كي تطور أداءها، ونتج عن ذلك تساهل في الرقابة مقابل مسايرة وسائل الإعلام للخط السياسي للحكومات. لكن من ناحية ثانية ونتيجة للتنافس من أجل تحقيق الربح، تم اللجوء إلى البرامج الترفيهية الفارغة المحتوى والسخيفة أو الدعائية والتجارية. هذا ما جعل وسائل الإعلام العربية تحت تأثير مزدوج: سلطة الحكومة من جهة، ومن جهة ثانية، سلطة الخارج. في غير ذلك، تكون المؤسسات الإعلامية العابرة للقارات على نسق الشركات العاملة في ميادين الاقتصاد. هكذا تكون خطاب إعلامي أجنبي بلغة عربية إما مباشر أو غير مباشر، بوسائل عربية. لقد تم اختراق السيادة الوطنية من خلال فرض أنماط التفكير والذوق والاستهلاك والسلوك الاجتماعي الغربي خاصة الأميركي ومن خلال آليات الدعاية والتسويق الضخمة المواكبة للعولمة وهي آليات المال والإعلان والتعليم والثقافة.

كان لا بد حسب منظري سياسة الهيمنة الأميركية من إلقاء الشعوب بمشاكل محلية ومخاطر خارجية مما يساعد على عزل المثقفين العرب والإعلاميين بالدرجة الأولى والشعوب العربية بالدرجة الثانية،

(٧) (تقرير الحريات الصحفية) لعام ٢٠٠٥ = ص ٤١ (الدول العربية مصنفة بين أواخر الدول بالنسبة لحرية الصحافة الدرجة ٨٥ و١٦٢ من بين ١٦٧)

ومنعهم بالتالي، من التواصل والمشاركة في صنع القرار. كما تم اللجوء إلى تخصيص أموال لتشجيع النزاعات وإظهار التمايزات اللغوية والقومية والطائفية داخل الوطن العربي. وقامت الشركات بإغراق سوق الفضائيات العربية بمفاهيم وقيم غربية وأميركية في الدرجة الأولى، فالفضائيات العربية التي تستورد نحو ١٧% من برامجها من الأسواق الأميركية، تشكل البرامج الترفيهية ومشاهد الجنس والإغراء واللهو والبرامج التي تسوق ثقافة تافهة بقصد الحصول على عائدات مالية كالتالي تعتمد على إجراء اتصالات هاتفية، أو تلك التي تكتفي بالإعلانات التجارية وبتث الدعايات... أو إرسال البرامج بالإنترنت وتعميمها أو توجيه رسائل إستخباراتية (أكثر من ٢٠ رسالة تحت أسماء مختلفة تسأل عن معلومات حول رون أراد مقابل مبالغ مالية باهظة). ولا يجوز أن ننسى أخيراً خطورة عولمة اللغة وإشكالية الترجمة غير الصحيحة التي يمكن أن تؤدي إلى كوارث، مثال ذلك خطأ في ترجمة معلومات مكتوبة باللغة الإنكليزية بشأن استخدام برنامج كومبيوتر ربما يكون قد أدى إلى وفاة ٤ أشخاص من المرضى في مستشفى فرنسي بسبب التعرض لجرعة زائدة من أشعة "إكس" بالإضافة إلى ١٩ مريض آخر عانوا من مضاعفات (السفير ٢٠٠٧/٣/٧).

إن استخدام الإعلام بالطريقة الأنفة الذكر سيحوله من دوره الإيجابي في صنع الثقافة، إلى عامل تفكيك وإفساد للمنظومة الثقافية الاجتماعية والحضارية للمجتمعات العربية، مما يؤدي إلى زيادة الهوة فيما بينها بدلاً من ردمها وخلق أواصر انسجام وتواصل. كما أن استخدام الإنترنت المتزايد من قبل الأجيال الطالعة سيؤدي إلى فصلهم عن مجتمعاتهم، وجعلهم يعيشون في عالم متغرب تماماً، ونحن نلاحظ إنفراد الصغار وتفضيلهم الكومبيوتر على أي نشاط آخر. وبما أن الثقافة هي معيار أساسي في تحديد الهوية فإن من شأن ذلك أن يشوش أفكار الأجيال الطالعة حول هويتهم وأهميتها وفائدة التمسك بها. من ناحية ثانية، ونتيجة لعدم تيسر استخدام الكومبيوتر والإنترنت للجميع، لأسباب عدة منها المادية ومنها العلمية، بالإضافة إلى البرامج التي تروج لمواضيع لا تهم عامة الناس، فإن ثقافة العولمة تنتج تعارضاً بين "ثقافة الأقلية" ووسائل الاتصال الجماهيرية" (تكنولوجيا ثقافية). إن الانحراف في اختيار التقنيات والبرامج يؤدي إلى إشكالات سياسية-اجتماعية-اقتصادية، والإنجرار إلى الدفاع عن أنواع معينة من

"مؤسسات الخدمة العامة المسؤولة"، أدى إلى سيطرة مراكز قليلة على نطاق عالمي، وسيطرة متزامنة على الحياة الفنية والثقافية في مراكز حضرية قليلة. إن التماهي الحاصل أحيانا، بين وسائل الإعلام والفلة الحاكمة أو القوة الاقتصادية والمالية، يخلق انفصاما بين تلك الوسائل وجمهور المواطنين. أما اللجوء إلى تسخير وسائل الإعلام لبث الدعاية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية من شأنها أن تفقد تلك الوسائل استقلاليتها. والدعاية تكون غير مباشرة أحيانا، وتصبح دعاية مباشرة فلا يعد بالإمكان إخفاء الصفة التجارية. إن من انعكاسات عولمة الثقافة أيضا أو من مقاصدها إسقاط الدلالة والمعنى عن التاريخ وجعل الأحداث والأفعال روائية. تعتمد بعض وسائل الإعلام أيضا، إلى الإحتكار والمتاجرة بأموال مباشرة عن طريق الوسطاء الثقافيين. حتى الأعمال المستقلة والأساسية يتم إدماجها في ثقافة الأقلية السائدة. إن الإنسجام بين الشركات الكبيرة وفن الأقلية الرسمي يروج له في بعض القطاعات بطرق موهبة للجريمة والإحتيال والتآمر والخيانة والإنحطاط والتسلية، وترعاه الرأسمالية. في حين يتم الترويج لفن سطحي وساقط، يتم تهميش واسبعاد فنانيين ومثقفين ذوي إستقلال من قبل محتكرين رسميين أو غير رسميين. كل ذلك يخلق عند المواطن العربي نوعا من الإغتراب والإقتلاع وشعور بعدم الأمان وعدم الثقة بالذات.

إن خطورة التكنولوجيا الجديدة بالنسبة للأعمال الثقافية تبقى متجسدة في فكرة التسويق التي تأتي أولا وتتحكم بمستوى الإنتاج الكمي والنوعي. هنا تبرز أهمية الملكية العامة ومحاربة الإحتكار في تحسين نوعية البث بواسطة الكابلات والأقمار. إن فكرة الهيمنة الثقافية لبلدان المركز على بلدان الأطراف، خاصة تلك التي يريدون إحكام قبضتهم عليها، كما بالنسبة لبلدان اشرق الوسط، قد قادت تلك البلدان إلى اللجوء إلى أساليب شتى، تتمثل أحيانا بإنشاء مراكز أبحاث أو مدارس أو إرسال بعثات وإعطاء منح، وأحيانا أخرى بإنشاء وسائل إعلام خاصة بها في تلك البلدان أو التشارك مع وكالات محلية؛ كما تعتمد أيضا إلى تدريب خبراء لتهيأهم حين يلزم ذلك، لإدارة فروع مؤسساتها ضمن إطار برامج العولمة. لذلك يجري التركيز على جذب الأفراد نحو أنواع معينة من الإختصاصات (أهم ميادين العمل التي يتم التركيز عليها اليوم: الإدارة، الإستثمار، التسويق والتجارة، المحاسبة، الإعلان والدعاية، الإعلام، الخدمات الثقافية، المالية)، وإنشاء ذهنية لديهم، تتمثل بإعطاء الأولوية للمصلحة التجارية للشركة التي سينشئونها أو سيعملون بها، مما يخلق انفصالا كاملا بين هؤلاء وبين مصالح شعوبهم وبلدانهم. إن هيمنة المدارس والمراكز الأميركية واضحة حتى بالنسبة للدول الأوروبية.

إن وسائل الإعلام العالمية الكبرى ومراكز الأبحاث حين تنشأ لها فروع في غير بلدان المركز، تنتقل بأبنيتها ونظمها وفلسفتها وثقافتها، فنجد نفس الهندسة المعمارية، نفس الديكور، نفس التنظيم، نفس الثقافة، بحيث أنها تترك بصماتها واضحة على تصرفات الناس الذين يخضعون لتأثيرها أو يرتادونها سواء في آسيا أو أميركا أو أفريقيا.

إن دول القرار في نشرها لثقافتها، ترفض أي شكل من القيود، يكون من شأنه إعاقة برامجها، فترفض بهذا السياق، كل القواعد والنظم بذريعة الانسياب الحر لعولمة الثقافة والإعلام. من هنا، يمكننا أن نميز بين طابع هذه العولمة التي ترمي إلى الغزو والإلحاق الثقافي للدول الأطراف بدول المركز، وليس إلى تأمين التواصل والتلاقي الثقافي؛ وإلى مزيد من تهميش الثقافات والخصوصيات وليس إلى تأمين التدفق الحر للمعلومات؛ وإلى التضليل والتعدي على الحقوق وليس إلى المساعدة في إحقاق الحق.

على كل حال، ليست شعوبنا من الغباء بالدرجة التي يترأى للخطرسة الأميركية أنه بإمكانها استغلالها، إذ كيف يمكن أن تقتنع الشعوب العربية وغيرها من شعوب الارض بمصادقية دولة تحاول، على سبيل المثال، منع إيران من امتلاك الطاقة النووية للإستخدام السلمي، في حين تدافع عن إسرائيل التي تمتلك سلاحا نوويا بالفعل؛ أو كيف يمكن أن تقتنع المشاهدين حين تدين إيران بسبب أسرها البحارة البريطانيين حتى لو كانوا يعتدون على سيادتها ويقومون بأعمال إستخباراتية، بينما من حقها هي بالذات الأعتداء على الحرمة الدبلوماسية لمقر البعثة الإيرانية في العراق وانتهاك حرمة الدبلوماسيين أنفسهم، حين أقدمت على أخذهم رهائن من داخل المقر، وهي ترفض إطلاق سراحهم. كذلك الأمر بالنسبة لعدوانها على العراق واقتراف الجرائم فيه. إنه وحسب الثقافة الأميركية التي تريد تعميمها في بلداننا، لا يحق للشعوب

العربية المقاومة والدفاع عن نفسها ويحق لجيوش البلدان المستكبرة أن تغزو وتحتل وتقتل وتدمر وتأسر وتعذب وتهين.

أخيراً، إن تحديد درجة تأثير العولمة وصناعة الإعلام في ثقافات الشعوب، لا يمكن القيام به إلا على ضوء دراسة ومقارنة المعلومات والتغيرات التي حصلت والظروف التي رافقت ثورة المعلوماتية والإعلام، ومدى علاقة ذلك مع الأوجه المختلفة للعولمة أي الأوجه الاقتصادية والاجتماعية ووسائلها (الثقافة، الإعلام، الإعلان، التسويق، البث الفضائي). مهما يكن، فلا يجوز إخضاع ما هو إنساني لنظرة منفردة أو متفردة، فالإنسان كم هائل من المشاعر والخصوصيات والعادات وردات الفعل، وليس سلعة أو مادة تباع وتشترى.

ج- التصدي والبدل

حتى الدول الغربية تعمل لمكافحة الغزو الأميركي. لقد أعربت بعض الدول كفرنسا وكندا عن خطورة سيطرة الولايات المتحدة على الإعلام والثقافة تحت غطاء العولمة. فوسائل الإعلام الأميركية تهيمن على ٦٥% من مجمل المواد والمنتجات الإعلامية والإعلانية والثقافية والترفيهية. لقد تم ربط مفهوم الديمقراطية بمفهوم السوق، أو عولمة الاقتصاد.

يشارك بعض الكتاب الأميركيين بالإيحاء بأن هناك عوامل سلبية تكمن في ثقافة البلدان الواقعة خارج علم الكبار، مما يجعلها "غير متوائمة" مع النظام العالمي الجديد إذ يسيطر عليها دين ولغة لا يفهمها العامة وبالتالي لا بد للثقافة الأميركية من الانتشار في تلك الدول. إن التفاوت في مستوى القدرات التكنولوجية والمعلوماتية بين الولايات المتحدة والدول الطرفية أو ما يسمى بـ "الاستعمار الإلكتروني"، يخلق علاقة تبعية تتأسس عن طريق استيراد أجهزة اتصالات وبرمجيات أجنبية الصن، إلى جانب مهندسين وفنيين وتوقيع بروتوكولات إعلامية، إلى جانب الوسائل التقليدية كالراديو وبرامج التلفزيون. الأمر الذي يؤدي إلى إرساء أنماط وقيم غربية وخلق توقعات قد تغير الثقافات المحلية. فماذا تفعل تلك الدول لمواجهة الهيمنة الإعلامية والثقافية الأميركية؟ أصدرت فرنسا تشريعاً يقضي بـ ٣٠% من مجموع البرامج الجديدة، ٢٤٤ ممولاً بنسبة ٥٠% من الحكومة الفرنسية وتبث بـ ثلاث لغات، منها العربية بالإضافة إلى الإنكليزية والفرنسية، وحين سئل مديرها عن سبب الاهتمام باللغة العربية أجاب لأن المنطقة مهمة ولم يقل لاهتمامنا بالتبادل الثقافي مع شعوب تلك المنطقة. إن الدول الأوروبية تسعى للحد من الأثر السلبي للإنتاج الأميركي الهائل والذي ينتج عن الحجم الضخم للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي بلغ ما لا يقل عن تريليون \$١ في الولايات المتحدة، دون الكلام عن ميكروسوفت والتلفون النقال والاستثمارات بمليارات الدولارات حول العالم.

لإيجاد البديل عن مفهوم العولمة، يمكن العودة إلى تطبيق "مبدأ الاعتماد المتبادل" القديم وتطويره، غير أنه حتى ذلك المبدأ كان يجري استغلاله من قبل دول المركز، التي توحى بأنها في صدد تطوير ذلك المبدأ الذي يعني توفير مجالات للتفاعل المشترك بين الشعوب والحضارات تمكّنها من الإسهام بشكل متفاوت في صياغة سياسات وابتداع آليات للتغلب على المشاكل التي تواجه العالم مثل البيئة وأسلحة الدمار الشامل وإحلال السلام وسد ديون الدول الفقيرة والقضاء على أماكن التوتر...

الحقيقة أن العولمة على الطريقة الأميركية تنزع إلى "تدويل" الصراعات والأزمات الوطنية أو إخراجها من دائرتها وبيئتها كي يتسنى لها ولشركاتها التفرّد في حلها على الطريقة التي تخدم مصالحها، يمكن أن نذكر بما حصل بالنسبة لكل الأزمات التي تتالت منذ تفسخ الإتحاد السوفيتي وخاصة أزمة البوسنة وكوسوفو ولبنان والحكومة الفلسطينية والعراق وما يحاك اليوم لإيران وما يخطط لسوريا... يجب أن تعتمد الحكومات إلى اتخاذ التدابير التي تحد من خطر الهيمنة الأميركية. بانتظار ذلك، تنشط وسائل إعلام العولمة في إعادة تشكيل نسق الحياة الاجتماعية وأنماط السلوك والبنية المعرفية للأفراد والجماعات وتوجه المجتمعات نحو نموذج استهلاكي عبر الرسائل التي ترسلها معظم شبكات الإعلام الغربية والتي تهدف إلى زرع النزعة الفردية والاختيار الشخصي.

العولمة بشكلها الحالي لا تفيد العالم الثالث بل تفيد أقلية وتفقر وتهشم أكثرية من الناس خاصة الفلاحين، والذين يشكلون نحو نصف سكان الكرة الأرضية. يعني تدمير تدريجي للقواعد الأساسية للإنتاج وخصخصة القطاعات الخاصة، وتقلص وتنتهك الحقوق الإجتماعية للطبقات الشعبية. إن عولمة النظام الرأسمالي يشكل خطراً كبيراً على شعوب العالم، غير أن من ينتقدون هذا النظام، لم يستطيعوا حتى الآن إعطاء حلول بديلة عنه رغم أن ذلك ضروري وممكن. هذه الحلول يجب أن تشمل ديمقراطية الإدارة على مختلف أوجهها: السياسية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية والعائلية، بالتوازي مع العمل على تنمية وتطوير هذه القطاعات بما يعود بالنفع على مجمل المواطنين بدأ بالأكثر عوزاً. هذه الحلول يجب أن تحترم أيضاً سيادة الدول والشعوب والأمم وإقامة نظام عالمي متنسب حتى يمكن أن يحل واجب التفاوض محل موازين القوى، وإقامة مؤسسات دولية جديدة تحل محل المنظمات الحالية التي ترتبط بالنظام الرأسمالي والتي هي وليدته: منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة الأطلسي، الإتحاد الأوروبي، منطقة التجارة الأميركية الحرة. وأيضاً إتفاقات الشراكة بين السوق الأوروبية ودول الكاريبي والبسيفيك وأفريقيا. إن إعادة النظر في النظام الدولي تبقى دون معنى إذا لم تتنازل الولايات المتحدة المدعومة من حلفائها، عن السعي للسيطرة على العالم بدءاً بالشرق الأوسط لأسباب عدة أهمها: غناه بالطاقة مما يعطيها تفوقاً ويجعل كل من أوروبا والصين واليابان تابعين لها وخاضعين لإرادتها، وكونه يقع في قلب العالم القديم ويسهل تهديد روسيا والهند والصين، ويعيش فترة ضعف وإرباك مما يسهل غزوه. تعتمد الولايات المتحدة فيه على حليفاتها إسرائيل خطة الهيمنة على الشرق الأوسط قديمة تتمثل بإحتلال فلسطين، العراق، أفغانستان وبتهديد إيران وسوريا ولبنان. إن فشل إسرائيل أمام حزب الله كان له وقع الصاعق على الولايات المتحدة الأميركية التي تسعى دون كلل لتجريد هذا الحزب من سلاحه، حتى يتسنى لإسرائيل الإنتصار في حرب محتملة قادمة.

رغم مخاطر العولمة الأميركية، فإن كثيراً من الحركات الإجتماعية المجتمعة في مؤتمر نيروبي للإتحاد الإشتراكي العالمي، لم تنحو نحو الكفاح المتطرف تحت شعار الواقعية، هذا يبين التغيير السريع للمجتمعات الحديثة. إن سقوط الحركة الإشتراكية السابقة جعلت العالم يظن أن الرأسمالية هي الملاذ الوحيد. من هنا لم تعد الحركات الشعبية ترفع شعارات التغيير الجذري، وأصبحت تكتفي بطلب القليل، كالمطالبة ببدايل تتمثل في إدارة الرأسمال بشكل إنساني. ميل في أوروبا والولايات المتحدة لكثير من المناضلين إلى عدم الإيمان بالأمم، وبما أن الدولة والأمة لا تنفصلان فإنهم لجؤوا إلى تطوير استراتيجيات ترمي إلى تفعيل المجتمع المدني وتقزيم الأحزاب السياسية. في مواجهة هذه التحديات، تكون محاولة بناء عالم آخر ممكن، قد سقطت جملة وتفصيلاً ونكون أمام نظام عالمي هش يستوحى من مواقف بعض الجمعيات البيئية أو من بعض التجمعات في الدول الفقيرة كالحركات الدينية أو الإثنية. لن يكون بإمكان نظام عالمي تقدمي الترعزع في هذه الأجواء. بين هذين الإحتمالين، هناك النظام العالمي الذي ينتشر أتباعه في الطبقات الوسطى في البلدان الغنية، والذين ينتقدون طريقة الحياة التي تفرضها عليهم الرأسمالية أحياناً، حيث يشتاقون إلى الماضي البعيد ولا يهتمون كثيراً بالمشاكل الحقيقية، التي تعاني منها الطبقات الشعبية في بلدانهم وأيضاً في العالم الثالث حيث نظامهم البديل المعتدل غير معروف وغير مفهوم. ولكن بالصدفة، من خلال وصولهم السهل إلى الوسائل المادية، يكونون ممثلين بأعداد تفوق غيرهم في المؤتمرات الإشتراكية العالمية وبذلك يتمكنون من إيقاف عجلة النضال الشعبي. رغم هذه الإختلافات التي تشكل غنى للمجموعات العالمية التغييرية، وللوقوف في وجه الخطر الرئيسي الذي تمثله إمكانية قيام حرب وقائية جديدة من قبل الولايات المتحدة يجب على كل هذه القوى أن تتحد من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، حتى تتمكن من إقامة عالم آخر حيث بإمكان كل شخص أن يحقق أمنياته فيه.

إن تأثير التكنولوجيا الحديثة على الثقافات يمتد على مستوى الشعوب والدول؛ ويمتد أيضاً يمتد على مستوى الأفراد والجماعات داخل كل دولة على حدى. وهذا ما سيؤدي إلى فرز المواطنين على مستوى العالم مما سيحول العالم إلى خزانات بارود جاهزة للإفجار في كل لحظة.

إن التكنولوجيا الحديثة هي وسيلة نمطية بقدر ما هي وسيلة تنوع. ففي كل أنحاء العالم بالإمكان أن يكون هناك أشخاص يجلسون أمام التلفزيون ويحضرون نفس المسلسل التلفزيوني ولكن بماركة أميركية طبعاً،

لأن الولايات المتحدة هي الأولى في تصدير المسلسلات والأفلام (من ديزني، إلى دالاس، إلى مدام فلكوني...). في كل بقع العالم بالإمكان تناول وجبة أميركية مكدونالد (بالمناسبة نشر تقرير حول عدم صحة تناول هذه الوجبات السريعة لفقدان عناصر التغذية فيها). من يريد أن شاهد س ن ن؟! إن طمس الهوية يختلف عن الإعتداء على الهوية تحت شعارات "الرفاه الإقتصادي" و"التنمية الإقتصادية". إنه لا يمكن إختصار تهديد الهوية على البعد الإستهلاكي للسلع أو للخدمات الترفيهية (مشاهدة الأفلام)، بل أيضاً هناك تهديد مباشر وغير مباشر للهوية الثقافية، هناك المفتونون بالعولمة الذين يتهمون الباقين بالتخلف والرجعية، وهم الإنتهازيون المستفيدين، الذين يبررون تجاوزاتهم تحت شعار "مجاراة العصر" كمن يقول "هذه الولايات المتحدة من يستطيع أن يقف بوجهها!". حالات تهديم الأبنية القديمة وإقامة أبنية شاهقة مكانها لا يستطيع أحد أن يملكها أو يستأجرها (سوليدير). الدين أوجد عولمته الخاصة به فلم يحد بحدود وكيف يحد وكل شرائع العالم تتكلم عن حرية المعتقد ما عدا الثقافة التي تأتيها من الغرب وتحاول فرض نموذجها علينا تحت شعارات مختلفة.

رغم ما تقدم فإنه لا يجوز اتخاذ موقف سلبي من التطور التكنولوجي الهائل بحيث تنكفئ شعوب العالم الثالث، وخاصة شعوبنا عن الإستفادة منه.

٢- من حيث أنها وسيلة لنقل المعرفة ونشر الثقافة والحفاظ عليها:

صحيح أن العولمة التي أسست لها الثورة الصناعية التي ظهرت في القرن الثامن عشر آخذة بالتلاشي، وصحيح أيضاً أن ثورة المعلومات والإتصالات الحالية قد غيرت وجه المجتمع سواء بتقليص أهمية بعض المعطيات الإجتماعية والعادات الإقتصادية، وانتهكت سيادات الدول الوطنية؛ لكن الصحيح أيضاً أنها غيرت وجه التاريخ بما أدخلته من تغيير على حياة المجتمع وعلى عمل المؤسسات، في داخل الدول وخارجها. إن العولمة قد أثرت على حياة المستهلك والمتعلم والإقتصادي والسياسي، كما أثرت على عمل المؤسسات الدولية والأهلية. ولكن أهم تأثير لها يتمثل بالتطور الهائل على مستوى المعرفة. من هنا لا بد من التصرف على أساس أن العولمة قائمة ويجب معرفة كيفية التعامل معها لتجنب سلبياتها، والإستفادة من إيجابياتها لنشر ثقافتنا وحمايتها، ونقل ما أمكننا من علوم الغرب ومعارفه.

بداية، لا بد من الإشارة إلى أن التطور التكنولوجي ليس سيئاً بحد ذاته، بل بالعكس هو مفيد بقدر ما يخدم البشرية ويسهل على الإنسان سبل الحياة. ألم يسعى الإنسان دائماً وراء الإكتشافات لكي يوفر لنفسه مزيداً من الراحة والنمو؟ إذن الخطورة تكمن في الغاية التي تكمن وراء استخدام التكنولوجيا وفي الكيفية التي تدار بها، فالتكنولوجيا تبقى محايدة إلى حين إستخدامها في أغراض مختلفة فتصبح مؤثرة في الثقافة كما في الأمن كما في السياسة. وترويج التكنولوجيا خاصة إذا تم من قبل الدول الأقوى لإهداف مماثلة لما يمثله الفكر الأميركي اليوم، لا يمكن اعتباره بريئاً، بعد كل ما جرى ويجري وما سيجري ربما. إن تركيز وسائل العولمة على الجوانب الثقافية والتدخل بمختلف الوسائل، لفرض الثقافة الغربية وطلقاً اللغة الإنكليزية، يبين ما أهمية البعد الثقافي والهوية الثقافية لشعب من الشعوب. هذا يقودنا إلى تعريف الهوية الثقافية، التي إذا فصلناها نفع على تعبيرين: الهوية وتعني الخصوصية أو التمايز ويمكن تمثيلها بالإسم الذي يحمله كل منا، ويمكن أن تنمهي إلى حد ما مع الهوية الوطنية، وإن كانت هذه ذات بعد سياسي وقانوني وكانت تلك ذات بعد وجداني ووجودي؛ أما الثقافة فتحمل معنى واسع جداً، فهي تمتد عامودياً من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل، وتمتد أفقياً كي تشمل كل نواحي الحياة؛ وتشكل اللغة رافعة لها. طبيعي إذن، أن تتأثر ثقافة الإنسان بالتطور الذي يحصل؛ وطبيعي أيضاً أن تتأثر اللغة إذا تأثرت الثقافة، وتتأثر الثقافة إذا تأثرت اللغة. من هنا اللغة والثقافة لازمتان والحفاظ على أي منهما يجب أن يشمل الثانية. خدمة اللغة وتطويرها إذن هي خدمة للهوية الثقافية، وفي أدوات الكتابة والتسجيل والنشر وتخزين المعلومات ووسائل في خدمة الثقافة. بهذا المعنى، يعتبر تعدي العولمة على الموروث الثقافي للشعوب العربية أو لأي شعوب أخرى من قبل العولمة الغربية بمثابة اعتداء على اللغة والإعتداء على اللغة هو اعتداء على الثقافة؛ والإعتداء على كليهما هو اعتداء على كيان الشعب وعلى خصوصية الفرد وإنسانيته. من هنا لا بد للشعوب العربية ومتلقيها وقادتها ووسائل إعلامها من التصدي لهيمنة

الثقافة الغربية، والعمل بجد لرفع الحيف عن اللغة العربية، ونشر الثقافة العربية معتمدين على مكان القوة فيها.

في إقدامها للدفاع عن مصالحنا وكياناتنا، لا بد لوسائل إعلامنا من الإقتداء بالمبادئ التالية:

-مبدأ عدم الإنحراف: إن ارتباط وسائل الإعلام بالقضايا الوطنية والقومية والتحررية العربية والدفاع عنها ومحاولة فضح الفساد على مستوى الحكام والهجمة الاستعمارية الجديدة للهيمنة على مقدرات الشعوب، هذه الوسائل تتعرض للمضايقات، من قبل أعداء الشعوب في الداخل والخارج. كثيرا ما يحلو مثلا، فيما يتعلق بالنظام السائد في لبنان، الكلام عن مافيا السياسيين ومافيا البنوك ومافيا وسائل الإعلام المأجورة للفئتين السابقتين. ويقصد بمافيا الإعلام، تلك الوسائل الإعلامية التي ترضى لنفسها بتلقي الرشاوى من الممولين أو من الخارج لتسوق آراءهم وتبيض صفحاتهم أو أنها تكون ببساطة مملوكة من رجال السلطة والمال الذين يقومون بتأسيس وسائل إعلامهم، تبث أخبارهم وتقوم بتضليل الرأي العام والتغطية على الصفقات المشبوهة التي يعقدونها، أو على إتصالاتهم بالخارج أو تأمرهم على مصالح أوطانهم مقابل مكاسب فردية. إن من يعارض أو ينتقد هذه الوسائل هو عرضة للهجوم ولتلطيخ سمعته. يصح القول ذاته بالنسبة لوسائل الإعلام التي ترهن رسالتها الإعلامية للإعلانات التجارية، بحيث أنه يتم ابتزازها من أجل ترويج أفكار اقتصادية، أو معلومات تتعلق بالسلع المسوقة وتكون غير صحيحة أو غير واقعية، أو حتى يطلب منها بمقابل بيعها الإعلان أن تتبع سياسة إعلامية لا تخدم المصالح العامة الوطنية، أو مصالح جمهور المشاهدين أو المستمعين. إتفاقيات بين شركات الإعلان ومؤسسات البرمجة يكون فيها الهدف الربحي هو المحرك لأسلوب البث الإعلامي والمكون للمادة الإعلامية. إن مبدأ حيادية ومصداقية الوسائل الإعلامية، يجب ألا يضاهيه إلا مبدأ العدالة.

- مبدأ رفض ثقافة الانهزام: أول ما يستحضرني هنا شعار لبناني كاد أن يصبح في وقت من الأوقات مبدأ عرفياً لبنانياً، يتلخص في عبارة: "قوة لبنان في ضعفه"، لكن لحسن الحظ جرى تجاوز هذا المبدأ السلطوي من قبل الشعب اللبناني لتثبت مقاومته أن قوة كل شعب بقدرته وثقته بنفسه. إن الشعار المذكور كنا نظنه نحن في لبنان، كما سبق وقدمت ذو أصل لبناني، لكننا اكتشفنا لسوء الحظ أنه ذو طابع عربي سلطوي أيضاً" حتى لا نظلم الشعوب. وإذا كان من معارض لهذه الحقيقة، فسنبادره ونطرح الأسئلة التالية:

- أليست أنظمة عربية هي من خذلت شعوبها طيلة سنين؟
- أليست أنظمة عربية هي من تطالب بالتدخل الخارجي كلما اعتبرت أن مصالحها الخاصة مهددة؟
- أليست أنظمة عربية هي التي تمنعت عن الدفاع عن القضايا العربية كما ينبغي عليها أن تفعل؟
- أليست أنظمة عربية هي من تقبل المساعدات رغم غناها وثرواتها؟
- أليست أنظمة العربية هي من تطالب بمحاكم دولية لجرائم ترتكب في ظل سلطتها، ولا تطالب بحقها في تدفيع العدو خسائر الحرب، بدلاً من أن تأتي الأموال على شكل قروض أو مساعدات؟
- أليست أنظمة العربية هي من تسمح بانتهاك سيادتها على أرض عربية ونهب ثرواتها؟
- أليست أنظمة العربية هي من تستضيف قواعد عسكرية على الأرض العربية؟
- أليست أنظمة العربية هي من كان يسالم الشاه المتحالف مع أعدائها، إسرائيل وأميركا، وهي نفسها من تعادي اليوم النظام الإيراني، الذي أعلن بكل صراحة أنه مع وحدة المسلمين ودعم حقوقهم لتحرير فلسطين؟
- أليست أنظمة العربية هي من تتناحر وتنقسم على نفسها وفيما بينها؟
- أليست أنظمة العربية هي من تتآمر على حركات المقاومة؟ وهي من تتجاهل وتستخف وتخون وتتآمر على أبطالها وقادة التحرير فيها؟
- أليست أنظمة عربية هي من تنهب المال العام وتودعه في المصارف الأميركية والأوروبية؟
- أليست أنظمة عربية هي من حول ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الدفاع العربي المشترك إلى حبر على ورق؟

إن كل ما ذكر سابقاً وأكثر منه بكثير، ما يجسد ثقافة الإنهزام والإستسلام عند الأنظمة العربية والتي تنعكس في وسائل الإعلام العربية، إما بالترويج لها أو بعدم إثارته وانتقادها. أما سبب ذلك فهو إما التواطئ مع النظمة الحاكمة وإما لأنها لو فعلت ذلك ستلاحق ويزج العاملون فيها في السجون.

- **مبدأ ثقافة الممانعة وثقافة المقاومة:** ما يجب أن يكون في الأسلوب والأهداف والمراحل:

إن وسائل الإعلام العربية يجب تكون الحامل الأمين للقضايا العربية، والناطق الرسمي باسم الشعوب العربية، والمدافع الأول عن حقوقها فمن مثل الإعلاميين والمتقنن بإمكانه أن يحسن الدفاع عن الحق ويملاً الفراغ الذي يخلفه من هم مسؤولون مبدئياً عن إدارة الشأن العام، وحماية أمن المواطنين وحقوقهم والدفاع عن السيادة. إن الإعلام العربي يجب أن يتصدى لخطر الإعلام الأجنبي بتناوله للقضايا العربية بالعرض والتحليل من قبل أصحاب الإختصاص. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن هناك وسائل إعلام، خاصة فضائيات تقوم بهذا الواجب الكبير رغم المخاطر التي تهددها، يمكن أن نذكر محطة "الجزيرة" وهي رائدة في هذا المجال، و"ن.ب.ن." و"النيوت تي في" و"العربية" وغيرها مما لا يتسع المجال لذكرها. أما قناة "المنار" فتبقى قناة المقاومة بامتياز.

- **مبدأ الدفاع عن الهوية الثقافية ببعدها الحضاري والإنساني:**

على وسائل الإعلام العربية أن تحمل على عاتقها واجب التصدي للغزو الثقافي الخارجي من خلال فضح الأعيبه وتوضيح مخاطره، ومن خلال الدفاع عن القيم العربية والعادات والتقاليد الراقية؛ كما انه يجب التركيز على الجوانب المضيئة من ثقافتنا الدينية والتاريخية والفنية والأدبية عن طريق المسلسلات التاريخية التراثية والبرامج حول الفن الراقي واستضافة المبدعين. ويجب أن نذكر هنا أن التلفزيون السوري متميز في عرض التراث، والجزيرة تقوم بدور هام في الإضاءة على المبدعين.

- **مبدأ معالجة قضايا المجتمع:**

والمقصود بذلك توظيف وسائل الإعلام في معالجة القضايا التي تهم المواطنين وتسهم في حل مشاكلهم. يمكن أن نذكر هنا من بين البرامج الراقية، البرامج التي تطرح قضايا الفساد أو القضايا الإجتماعية أو الصحية، وتتميز في عرضها في لبنان محطات المنار والنيوتي في. بالمقابل لا بد من أن تتجنب وسائل الإعلام بث البرامج السخيفة والسطحية ولا يضيرنا في شئ إذا ذكرنا مثلاً واحدة من تلك المحطات التي لا تثبت سوى برنامج وحيد على ما أعتقد، يرمي إلى الإحتيال على المشاهدين لبتزاز أموالهم بالتواطؤ مع إحدى شركات الهاتف. كما يمكن أن نذكر تلك المحطات التي لا تعرض سوى أعمال فنية مبتذلة أو لا ترتقي إلى المستوى الذي يستأهل عرضها.

- **مبدأ التثقيف السياسي:** كأن تنبيري وسائل الإعلام على بث الأخبار والبرامج والأبحاث والمقابلات التي من شأنها تمكين المواطن من معرفة حقوقه وواجباته وتعيده على ممارستها والمطالبة بها. أو توعيته حول وظائف الدولة ومساعدته كي يميز بين الدولة كوطن وبين الدولة كسلطة.

- **مبدأ ترويج الفن الملتزم الذي يخدم الثقافة كما يخدم القضايا العربية المصيرية.**

- **مبدأ استغلال وسائل التكنولوجيا الحديثة على أكمل وجه:**

سنخص هنا بالكلام الإنترنت الذي تكمن أهميته بأنه وسيلة إعلام ونشر آراء ووسيطاً وذاكرة ويمكن الوصول إلى كل جهات الدنيا، متخطياً كل الحدود والحوجز، إلى الصديق وإلى العدو، ولا يمكن إخضاعه للرقابة بسهولة، وهو يتميز بالفورية، والإستمرارية. يلج أحياناً، مستخدم الإنترنت إلى مواقع لا يقصدها وتعرض عليه معلومات بشكل مجاني منها ما هو خطر (مواقع تشجع الدعارة أو اختلاس الأموال، أو تعرض معلومات مضللة...)، ومنها ما هو مفيد كالمواقع التي تختص بنشر الأبحاث والدراسات والمعلومات على مختلف أنواعها والتي تقصد من ورائها إفادة القارئ وتبادل المعلومات.

إن توظيف شبكة الإنترنت من قبل قوى المقاومة وحركات التحرر، له أهمية بالغة في الوقت ذاته الذي يجب الحذر فيه من اللاعب الآخر القوي والذي بإمكانه تسخير الشبكة أيضاً لخدمة أهدافه ودعاياته.

لقد خدمت التقنيات الحديثة المقاومة اللبنانية كثيراً، ومكنتها من نقل صور حية للمعارك مما أضفى مصداقية كبيرة على إعلامها؛ كما أنها برعت في استغلال التقنية الحديثة للدخول إلى مواقع العدو الإلكتروني والتشويش عليها، إلا أن العدو استطاع أيضاً من معاملتها بالمثل، لذلك يجب استعمال هذا السلاح بحذر. يمكن أيضاً القول أن المقاومة العراقية تستفيد كذلك من التقنيات الإعلامية الجديدة، وإن

يكن لم تتضح الصورة بعد ولم تتمكن المقاومة حتى الآن من تمييز نفسها عن الأعمال الإرهابية التي تحدث ضد المدنيين والمؤسسات العامة وأماكن العبادة وهذا ما يسئ لها، ولم يتوحد خطابها بعد بما يمكنها من توحيد جهودها وتوحيد هدفها بعد أن تكون قد حددت العدو بدقة.

- الحفاظ على اللغة العربية وتطويرها

لا بد لمواكبة التطور من سد الثغرات اللغوية والتي تشكل عائقاً في سبيل الاستفادة من التقنية الحديثة. من أجل ذلك، لا بد من اللجوء على صعيد الثقافة واللغة، إلى الترجمة والتعريب لإغناء المكتبة العربية من ناحية، وللمساهمة في نشر الثقافة العربية من ناحية ثانية. بل لا بد أيضاً من نشر تعليم اللغة العربية خارج الحدود العربية. ويجب أن يقوم بالترجمة أو التعريب أشخاص متخصصون. كما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الغاية التي تتم من أجلها الترجمة، فبممكن أحياناً التركيز على المعنى، دون أن يكون من الضروري تعريب النصوص الأجنبية أو الأعمال الأجنبية بحرفيتها بل يجب أن ينقل المعنى المقصود فقط أي الفكرة، إلا إذا كان العمل يعرّب لذاته، وبالتالي يجب التمييز في الترجمة والتعريب بين أعمال تترجم أو تعرّب بكاملها وبين أعمال تعرّب كي يستفاد ببعض ما ورد فيها أي تختزل على الفكرة المقصودة. في كلتا الحالتين، يجب أن تتوفر في من يقوم بالترجمة والتعريب شروط عدة أهمها: إتقان اللغة العربية، إتقان اللغة المترجم إليها أو المعرّب منها، إتقان أصول الترجمة والتعريب، أن يكون من يقوم بذلك متخصصاً أو على الأقل ملماً ببعض أصول المادة المترجمة أو المعرّبة، فلا يجوز مثلاً لشخص عادي أن يترجم نصاً في علم النفس مهما علت درجة علمه.

- الاستفادة من إقامة علاقات ثقافية مع الغير

إن التكنولوجيات الحديثة تتيح فرصاً للعلاقات الثقافية لم تكن متاحة بالوسائل القديمة، فيحل نظام المعلومات العام محل الإعلان، ويتم إدخال كاتالوجات المكتبات ودور المعارف إلى قواعد المعلومات من أجل الاستفادة منها وتوسيع نطاق البحث العام. كما يتم استخدام التقنيات لتسجيل آراء إجتماعية وسياسية أو الإشتراك في بحث ومناقشة مواضيع عامة هامة أو متخصصة عن طريق الدخول إلى مواقع محطات الإعلام. يمكن الاستفادة أيضاً من تقنية الإستفتاء وإستطلاع الرأي في نشر الديموقراطية. تبقى النقطة الحاسمة متمثلة في العلاقة بين الرأي والمعلومة والتي تخضع للمعلومة بحد ذاتها ولتفاعل المتلقي معها وهو هنا المشاهد أو المستمع وللوسيلة الإعلامية. توفر العولمة أيضاً الإتصال بمراكز الشركات الأساسية وإجراء التشاور اللازم والحصول على المعرفة.

- الإستفدة من التكنولوجيا والإعلام في التعليم

أخيراً" يمكن الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في التعليم والتعلم عن طريق التعليم "أون لاين" أو الجامعة الإلكترونية، الجامعة المفتوحة.

لا يمكن ترك التقنيات الحديثة للإستغلال والإحتكار من قبل الشركات الكبرى العابرة القارات التي تسعى إلى الربح بكل الوسائل حتى الوضعية منها. لا بد من الاستفادة من هذه التقنيات إلى أبعد درجة ممكنة، وتقع مسؤولية ذلك في الدرجة الأولى على الإعلاميين والمثقفين وأصحاب الإختصاص ومن يضعون البرامج. إن تقنيات الإتصال والمواصلات الحديثة هي وسائل هامة من أجل ديمقراطية جديدة وإشترابية عادلة وهي التي ستساعد غالبية المجتمعات على التطور والحق بركاب الدولة الأكثر نمواً. ولكن من سيضخ المعلومات؟ ولصالح من؟ هل الشركات تضخ دائماً ما يفيدنا؟

- مبدأ الدفاع عن حقوق الإنسان

يجب الاستفادة من الإعلام الحديث والتكنولوجيا الحديثة في الدفاع عن حقوق الإنسان وفضح عمليات التعدي عليها.

- مبدأ الدفاع عن حقوق الشعوب والتنديد بالعدوان والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية.

خلاصة:

ورد في القرآن الكريم: "مثل الذين حملوا التوراة كمثل الحمار يحمل أسفاراً" ونحن إذا استخدمنا التكنولوجيا أو المعلومات والنظم التي تصلنا، دون أن نعلم ما فحواها وما هي أخطارها وفوائدها، يصدق فينا أيضاً قول الله تعالى فيمن "حملوا التوراة".

إن الثورة التكنولوجية الهائلة التي عرفها العالم منذ أواخر القرن العشرين، قد شكلت مادة أفاض فيها الباحثون وغاصوا في مختلف جوانبها، فعالجها أغلبهم ببعدها الإيديولوجي المتمحور حول فكرة العولمة الأميركية أو أمركة العالم، وعالجها البعض الآخر كونها طفرة جديدة من التقدم العلمي الذي لا يمكن التصدي لنتائجه سواء كانت مفيدة أو ضارة، أما نحن فإننا نرى مع المبصرين، أنه بقدر ما يتوجب علينا كشعوب عربية أن نستفيد من التطور التقني ونماشي العالم بقدر ما يتوجب علينا الوقاية من حقيقة استغلاله من قبل الدول الأقوى، للهيمنة على شعوبنا ومقدراتنا. من أجل ذلك، لا بد من العمل في الداخل للتقدم والنجاح والإبداع، ولا بد من التواصل مع الخارج من أجل الإتحاد في جبهة واحدة تواجه مخاطر ومساوئ العولمة على البيئة والمجتمع والإنسان.

المراجع

- ١- أمين جلال ، "العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي ١٧٩٨ - ١٩٩٨"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول ١٩٩٩ (٢٠٠ ص).
- ٢- الغفوري عبد الواحد، "العولمة والجات، التحديات والفرص"، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٠ (٢٨٠ ص).
- ٣- بلقزيز عبد الإله ، "العرب والحداثة دراسة في مقالات الحداثيين"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط ٢٠٠٧ (١٧٦ ص).
- ٤- ثابت أحمد ومجموعة من الباحثين، ندوة، "العولمة وتداعياتها على الوطن العربي" من سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني ٢٠٠٣ (٢٥٨ ص).
- ٥- زحلان أنطوان، "العرب وتحديات العلم والتقانة تقدم من دون تغيير"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار ١٩٩٩ (٤٢٣ ص).
- ٦ - زحلان أنطوان ومجموعة من الباحثين، "العرب والعولمة"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، (الطبعة الأولى) بيروت حزيران ١٩٩٨ (٥١٥ ص).
- ٧- علي نبيل وحجازي نادية، "الفجوة الرقمية - رؤية عربية لمجتمع المعرفة"، عالم المعرفة، الكويت، أغسطس ٢٠٠٥ (٤٦٩ ص).
- ٨- لويس دوللو، "العلاقات الثقافية الدولية"، ترجمة بهيج شعبان، من سلسلة زدني علما، منشورات عويدات، بيروت، آذار ١٩٧٤ (١٩٠ ص).
- ٩- مرياتي محمد، "قضايا اللغة العربية في الاقتصاد المعرفي وعلم الاجتماع"، الإسكوا، أعمال مؤتمر حول "تقنيات الإتصال الحديثة والوصول إلى المعلومة"، بيروت، في ٧-٩/٢/٢٠٠١
- ١٠- هانس بيترمارتين وهارالد شومان، "فخ العولمة - الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية"، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، الكويت، أغسطس ٢٠٠٣ (٣٨٨ ص).
- ١١- ويليامز رايموند ، "طرائق الحداثة ضد المتوائمين الجدد"، ترجمة فاروق عبد القادر، عالم المعرفة، فيرسو، لندن نيويورك ١٩٨٩ (٢٨٦ ص).
- ١٢- ياسين صباح ، "الإعلام، النسق القيمي وهيمنة القوة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان ٢٠٠٦ (١٧٢ ص).

13 - Amine Samir, "Quel altermondialisme", Le Monde diplomatique, Janvier/ 2007

14 - Fievet Cyril, "Internet et media : la fracture", InternetActu.net>

15 - Klimberg Eric, " Les bénéficiaires inattendus du miracle Internet", Le Monde diplomatique, Janvier/ 2007.

16 - ROMER Jean – Christophe, " Le monde en crises depuis 1973, Triomphe et décadence de la bipolarité", Universités Histoire, ellipses / édition marketing S.A.,Paris, 1997, (272 p.).

17 - Wackerman Gabriel, "De l'Espace national a la Mondialisation",Ellipses, Paris, 19 95, (192 p).

18 - Wikipedia, site Internet, "Technologie de l'information et de la communication".

19 – Hnternet-Actu, "L'Internet' 3eme média en passé vraiment? Futura-Sciences.com